

المنهج الوسط عند الماتريدية

(دراسة فلسفية مقارنة)

د. جمال رجب سيدي

كلية التربية - السويس

مقدمة

الماتريدية من الفرق الكلامية الكبرى، في تاريخ علم الكلام.

أثارت العديد من القضايا والمشكلات، ورغم اجتهاد هذه المدرسة في محاولة منها، لتأسيس علم الكلام أو علم أصول الدين، إلا أنه - نظروف ما - لم تأخذ حظها من البحث والدراسة كما ينبغي أن يكون.

صحيح أننا لانتكر أن هناك بعض الدراسات التي عالجت جانباً أو أكثر من جوانبها، - إلا أنه فيما نعتقد - مازالت في حاجة إلى المزيد من البحث والدراسة، ولقد كان هذا أحد الدوافع التي دعيتني إلى الاحتفاء بها.

ومن الملفت للنظر أن المدرسة الأشعرية، قد هيمنت على الأوساط الكلامية، وبطبيعة الحال اهتم المشتغلون بقضايا ومشكلات علم الكلام، بالمدارس الأكثر شهرة كالمعتزلة والأشاعرة والشيعة والخوارج وغيرهم، لدرجة أن المؤرخين من كتاب التراجم والسير قد أغفلوا الاهتمام بعميد المدرسة الماتريدية أبي منصور الماتريدي.

وما زال جل تراث الماتريدية، مخطوطاً وقابلاً في المكتبات، وفي حاجة إلى الإحياء والتحقيق، إلا أنه لوحظ في الآونة الأخيرة الاهتمام بها وبتراثها، ولعل هذا ما يبعث على التفاؤل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة حاولت أن تلقي الضوء على

«المنهج الوسط» عند هذه المدرسة، وما يترتب على ذلك من قضايا ومشكلات.

ولقد قسمت دراستي إلى ثلاثة مباحث.

في المبحث الأول: عرضت فيه للخلفية الفكرية لنشأة هذه الفرقة (بصورة موجزة). وعرجت بعد ذلك، إلى عرضي لأبعاد المنهج والأنوات التي وظفتها هذه الفرقة للنود عن العقيدة الإسلامية، ثم ناقشت مفهوم الوسط عند هذه الفرقة، وفي نهاية المبحث المبحث إلى أهم سماتها.

وفي المبحث الثاني: عرضت فيه لمشكلة الألوهية والبراهين المختلفة عليها، كما أشرت إلى تنزية الألوهية، ثم انتهيت بعرضي لمشكلة الصفات الإلهية.

وفي المبحث الثالث: وقفت فيه على مشكلة كبرى وما يترتب على طرح المشكلة من المشكلة الجبر والاختيار، وما يترتب على طرح المشكلة من مشكلات فرعية أخرى مثل مشكلة الفعل الأنساني وعلاقته بالفعل الإلهي ومشكلة القبح والحسن العقليين.

المبحث الأول الماتريدية

لمحة عن النشأة والخلفية الفكرية

الماتريدية تنسب إلى أبي منصور الماتريدي، (٣٣٣ = ٩٤٤)، رأس المدرسة ومؤسسها. (١) ولد الماتريدي في العقد الرابع من القرن الثالث الهجري، أي أنه ولد في عهد المتوكل الخليفة العباسي (٢٣٣ - ٢٤٧) وأنه

(١) لم تخبرنا المصادر التاريخية عن تاريخ محدد لمولد الماتريدي، ولا عن أسرته

وإن كان الرأي الراجح عن وفاته عند أصحاب الطبقات هو (٣٣٢ = ٩٤٤)،

انظر أيضاً: The Encyclopadia of Islam Art Maturdi By:

MACDONALD VOL, III P., 414.

يتقدم فى مولده على أبى حسن الأشعرى ببضع وعشرين سنة على الأقل^(١)
قامت الماتريدية على يديه فى أوائل القرن الرابع للهجرة، ويظهر أن
مؤسسها كان مغموراً فى حياته، ولم يعن به مؤرخو الفرق والطبقات بعد
موته. فأهمله ابن النديم (٣٧٩ = ٩٨٧) الذى توفى بعده بنحو نصف قرن، مع
أنه لم يغفل الأشعرى برغم تعصبه للمعتزلة. ولم يعرض له ابن حزم فى
الفصل، مع أنه عرض لأبى حنيفة، كما أهمله البغدادي (صاحب الفرق بنى
الفرق) ولم يشر إليه ابن خلدون فى الفصل الذى عقده لعلم الكلام فى المقدمة.
مع أنه نوه بمتكلمين كثيرين ومر به أصحاب طبقات الحنفية مرور
الكرام.^(٢)

ومن حسن الحظ أن الماتريدية والأشعرية قد ظهرت فى وقت واحد
وظروف متشابهة إلى حد ما ولعل هذا مايدفع إلى العديد من التساؤلات
والأطروحات.

هل اختلاف الظروف السياسية إلى حد ما والهدوء النسبى فى بلاد
ماوراء النهر قد أثر فى تفكير الماتريدية.

إن البيئة التى نشأ فيها أبو منصور الماتريدى كانت هادئة سياسياً
فهى خالية من الصراع العنيف والتأمر الخفى.^(٣)

(١) انظر : د. ابراهيم عوضين: مقدمة تولىات أهل السنة للماتريدى (الجزء الأول)

الناشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ص ١٢.

(٢) د. ابراهيم مذكور: فى الفلسفة الإسلامية، منهج وتطبيق (الجزء الثانى)

الناشر دار المعارف ١٩٧٦ ص ٥٦.

(٣) د. ابراهيم عوضين: المرجع نفسه ص ١٤.

ولقد تأثر أبو منصور الماتريدي بهذه البيئة في درس العلوم العقلية كما درس العلوم النقلية درساً متقناً عميقاً ، ووقف على دقائقها حتى صار إماماً مبرزاً في الفقه والتأويل والكلام. (١)

عاش أبو منصور الماتريدي وأبو الحسن الأشعري في عصر واحد كان يسعى للغرض الذي يسعى إليه الآخر، بيد أن أحدهما كان قريباً من معسكر الخصم، وهو الأشعري فقد كان بالبصرة موطن الاعتزال والموطن الذي نبتت منه، وكانت المعركة بين الفقهاء والمحدثين وبين المعتزلة بالعراق التي كانت البصرة إحدى حواضره أما أبو منصور الماتريدي فقد كان بعيداً عن موطن المعركة ولكن تردد صداها أرجاء الأرض التي يسكنها، فقد كان في بلاد ما وراء النهر معتزلة يرددون أقوال معتزلة العراق وقد تصدى لهم الماتريدي. (٢)

ويمكننا القول أن الماتريدي شعبة من شعب أهل السنة والجماعة وكما ذهب إلى ذلك نفر من الدراسات والبحوث. (*)

لقد ظهرت الماتريدي في الوقت الذي ظهرت فيه الأشعرية، وهما معاً وليدتا ظروف اجتماعية وفكرية واحدة، جاءت لسد حاجة ماسة تدعو إلى

(١) د. إبراهيم عوضين: المرجع نفسه ص ١٦ .
(٢) الإمام أبو زهرة : تاريخ المذاهب الاسلامية، الناشر دار الفكر العربي ص ١٦٧ .
* انظر على سبيل المثال: مقدمة الشيخ زاهد الكوثري لكتاب: يتبين كذب المفترى لابن عساكر الناشر دار الفكر المعاصر بيروت لبنان ص ١٧ ، ١٩ ، أيضا د. على سامي النشار : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام جزء أول دار المعارف الطبعة الثامنة ص ٢٣٤ وغيرهما من المؤلفات.

(١) د. إبراهيم مذكور: المرجع السابق ص ٥٦ .

التخلص من غلو العقليين وعلى رأسهم المعتزلة وغلو النقليين وفي مقدمتهم الحنابلة، وحاولتا التوسط بينهما والتفاني في كثير من دعائم هذا التوسط ووسائله ولم تختلفا إلا في بعض الفروع والتفاصيل.^(١)

وفصل بينهما المكان في البداية، فكانت الأشعرية في العراق والشام ثم امتدت إلى مصر، وكانت الماتريدية في سمرقند وبلاد ما وراء النهر، ولو قدر لهما أن نبئا في بيئة مشتركة لامتزجتا وكونتا مذهباً واحداً.^(٢)

والشيخ الإمام أبو منصور الماتريدي رحمه الله كان من أشد الناس اتباعاً لأبي حنيفة رضى الله عنه في الأصول والفروع جميعاً^(٣)

وقد تبين من الموازنات العلمية بين هذه الآراء التي أثرت عن الإمام أبي حنيفة شيخ فقهاء العراق، والآراء التي قررها أبو منصور الماتريدي في كتبه وأنها متلاقية في جملة أصولها. لذلك قرر العلماء أن آراء أبي حنيفة في العقائد هي الأصل الذي تفرعت منه آراء الماتريدي^(٤)

(٢) د. إبراهيم مدكور : نفس المرجع : نفس الصفحة، انظر أيضاً: آدم متر : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (الجزء الأول) نقله إلى العربية د. عبد الهادي أبو ريذة ص ٣٦٢.

(٣) أبو المعين النسفي: التمهيد في أصول الدين، تحقيق د. عبد الحى قابيل دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ص ١٧، كارل بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٣/٤/الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٤٢٣، د. عناية الله إبلاغ : الإمام الأعظم أبو حنيفة المتكلم (الجزء الأول) الناشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٩٨٧م ص ١٠٠.

(٤) الإمام أبو زهرة: المرجع السابق ص ١٦٥.

(١) د. أبو الوفا الغينمي التفتازاني: علم الكلام وبعض مشكلاته، الناشر دار

فالأشاعرة والماتريدية رغم أنهما قد اتفقا على المنطلق والغاية، إلا أننا فيما نتوقع أنهما يختلفان في الوسائل والنتائج، فالماتريدية نظراً لخلفيتها المرجعية في الاحتفاء بفكر أبي حنيفة الذي يعلى من شأن الاجتهاد والعقل، أو تغليب الدراية على الرواية في بعض الأحيان بخلاف الأشعرية التي تنتمي في خلفيتها المرجعية إلى الفكر الشافعي. مع الأخذ في الاعتبار أننا سنجد من أعلام الماتريدية من سيتبنى آراء أشعرية ومن الأشاعرة من سيتبنى آراء ماتريدية.

ومن ثم فليس من قبيل المصادفة أنه عندما يطلق لفظ أهل السنة والجماعة، فإنما يعني بذلك «الأشاعرة والماتريدية».

ويوضح لنا هذه الحقيقة بوضوح وجلاء المرحوم الدكتور التفتازاني بقوله: أن أهل السنة والجماعة، ليسوا فرقة بالمعنى الدقيق لكلمة فرقة، ولكنهم جماعة المسلمين كلها التي ترسمت سنة النبي وطريقة أصحابه في العقائد. (١)

وكل ما فعله الأشعري هو أنه صاغ، مذهب تلك الجماعة صياغة كلامية، ودل عليها بالبراهين العقلية، وإن كان قد سبقه إلى ذلك آخرون كالكلابي والقلانسي والمحاسبي ومن هنا أمكن القول بأن مذهب الأشعري ليس إلا عقائد أهل السنة في صورة عقلية منهجية. (٢)

الثقافة للنشر والتوزيع ص ٦٠.

(٢) د. التفتازاني: نفس المرجع ص ٦١.

ولكن يبدو أن الأشعري لم يكن هو حدة في عصره الذي لجأ إلى الدفاع عن مقالة أهل السنة والجماعة بمناهج كلامية، وإنما كان يعاصره متكلم آخر توخى تحقيق نفس الهدف، هو أبو منصور الماتريدي، والذي كان بينه وبين الأشعري خلافات يسيره حول بعض مسائل العقائد. (١)

فالماتريدي كمنهج له مريدون كثيرون، منتشر الآن في بلاد ماوراء النهر وكذلك في الهند وتركيا. (٢) ومن ثم فهو يحتاج إلى وقفة تأمل، ومعالجة منهجية. مع الأخذ في الاعتبار أن المذهب الأشعري مع - رفيقه الماتريدي - صاحب الهيمنة على الأوساط الكلامية في الجامعات السنية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، لولا منافسة الأفكار التي يشيعها أتباع ابن تيمية. (٣) ولعل هذا العرض، يمهد لنا طرح «اشكالية المنهج» عقد الماتريدي؟.

المنهج عن الماتريدي

ذهبنا في تمهيدنا للدراسة، أن الماتريدي، فرقة لها وزنها الذي لا يقل منه في تاريخ علم الكلام، ومن ثم فنعتقد أن طرح موضوع المنهج عند هذه الفرقة بمثابة مقدمة ضرورية لتفهم القضايا والموضوعات التي عالجتها. فالمنهج - فيما نعتقد - من أهم الموضوعات، لمعالجة قضايا الفلسفة

(١) المرجع السابق : نفس الصفحة.

(٢) كارل بروكلمان : المرجع السابق ص ٤٢٢.

(٣) د. حسن الشافعي: المدخل إلى دراسة علم الكلام، الناشر مكتبة وهبة بالقاهرة طبعة ثانية ١٩٩١ ص ٨٩.

(١) انظر : د. عاطف العراقي: المنهج النقدي في فلسفة ابن رشد دار المعارف

وعلم الكلام^(١)، والماتريدية كفرقة كبرى منذ تأسيسها على يد أبي منصور الماتريدي إلى أن تطور ونمت عند أعلامها أمثال: أبو المعنى النسقى (٥٠٨ هـ = ١١٨١ م، اليزدوى (٤٩٣ هـ) ، الصابوني (٥٨٠ هـ = ١١٨١ م) وغيرهم، قد أرست قواعد منهجية، ولعل من المفيد أن نحاول قدر الإمكان استخراج هذه القواعد من خلال دراستنا للمذهب الماتريدي، إذ أن هذا يجلو الغبار في معالجتنا للمشكلات التي تعن لنا.

وكما هو معلوم، أن علم «أصول الدين»، أو علم الكلام، هو أشرف العلوم لكونه أساس الأحكام الشرعية، ورئيس العلوم الدينية، وكون معلوماته العقائد الإسلامية وغايته الفوز بالسعادات الدينية والدينية وبراهينه الحجج القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية^(٢).

لهذا سنرى، أن هذه الفرقة، قد وظفت وسائل عدة للزود عن العقيدة والدفاع عنها، بالأدلة العقلية المنطقية والبراهين التي لا مجال للشك فيها^(٣) وسنحاول أن نشير إليها.

طبعة ثانية ١٩٨٤ ص ١٢ وما بعدها، د. جمال رجب سيدبي: أبو البركات البغدادي وفلسفته الإلهية (دراسة لموقفه النقدي من فلسفة (ابن سينا) الناشر مكتبة وهبه طبعة أولى ١٩٩٦ ص ٣٠.

(٢) سعد الدين التفتازاني: شرح العقائد النسفية تحقيق أحمد حجازي مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٨٨ م ص ١٢، انظر أيضا : مقدمة ابن خلدون (الجزء الثالث) تحقيق وتعليق د. علي عبد الواحد وأفي الناشر دار نهض مصر ص ١٠٦٩ يقول ابن خلدون عن علم الكلام : (هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المتبذعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة).

(٣) الإمام أبو زهرة : المرجع السابق ص ١٦٦.

١ - الدليل العقلي:

لا ريب أن معظم المدراس الكلامية، يستندون إلى الدليل العقلي لتقرير صحة الأصول الاعتقادية، وما بين التوسط بينهما أو جنوح أحدهما على حساب الآخر (العقل والنقل)، يبدو الاختلاف في المدارس الكلامية، عدا فرق قليلة لم تأخذ حظها من العقل مثل الحشوية الذين يلتزمون بالفهم الحرفي للنصوص. (١)

لقد أمنت الماتريدية بالنظر العقلي، والدليل العقلي، فالعقل لا يصاد النقل بل يوافقه ويشهد له، ولكن العقل عند الماتريدية يختلف عن النظر العقلي عند غيره من الفرق الأخرى كالمعتزلة، فالعقل المنضبط بضوابط الشرع، في حين أن المنزوع العقلي عند المعتزلة قد جاوز حده انطلاقاً من الأصول الخمسة التي انطلقوا منها في تأسيسهم للمذهب، لدرجة أن الزمخشري وهو من هو في مجال التفسير، قد ذهب شططا في بعض تفسيراته، نظراً لاعتماده على هذه الأصول كمنطقات في التفسير. (٢)، وفي حين أن الماتريدية يعتمد على العقل

(١) انظر : د. حسن الشافعي: المرجع السابق ص ٧٥

(٢) انظر : د. يوسف القرضاوي: المنهج الأمثل في التفسير، مجلة المسلم المعاصر العدد (٨٣) السنة الحادية والعشرين ص ٤٢، أيضاً بالنسبة لموقف المعتزلة من العقل يمكن الرجوع إلى العديد من المصادر التي عالجت هذا الجانب: د. أحمد صبحي: في علم الكلام (المعتزلة) ص ٢٨، د. علي الشابي: مباحث في علم الكلام والفلسفة الناشر دار أبو سلامة للطباعة والنشر ط ٢ تونس ص ١٨، مستجى زاده : المسالك في الخلافات بين الحكماء والمتكلمين ص ٢٠، د. حسن الشافعي: مدخل إلى علم الكلام ص ٩٠.

والنقل معاً في تفسير القرآن. (١) .

ويرى التفاتاني أن اسباب العلم ثلاثة : الحواس السليمة والخبر الصادق والعقل بحكم الاستقراء. ووجه الضبط أن السبب إن كان من خارج فالخبر الصادق وإلا فإن كان آلة غير المدرك، فالحواس وإلا فالعقل. وإنما الحواس والأخبار وطرق للعقل في الإدراك. (٢)

والماتريدي قد اعطت للعقل مجالاً فسيحاً، فأبو المعين النسفي، خير مناصر للمذهب الماتريدي يعتمد في منهجه على العقل والحواس السليمة والخبر الصادق طرقاً للمعرفة ويرفض استحسان القلب والإلهام (٣) كما أن الماتريدي مؤسس المذهب لا يألو جهداً في التأكيد على أن السبيل الموصلة للعلم هي العيان والأخبار والنظر (٤) وعلى هذا يرفض الماتريدي التقليد كطريق للاعتقاد. (٥)

(١) انظر : مقدمة تؤوليات أهل السنة للماتريدي تحقيق د. ابراهيم عوض المجلس

الاعلى للشئون الاسلامية ص ٢٩.

(٢) التفاتاني: شرح العقائد النسفية مكتبة الكليات الأزهرية تحقيق د. أحمد

حجازي القاهرة ص ١٥.

(٣) د. عبد الحى قابيل: أبو المعنى النسفي وأراوه الكلامية (رسالة ماجستير)

مخطوط بجامعة القاهرة ص ٧٠ - وما بعدها.

(٤) أبو منصور الماتريدي: التوحيد تحقيق د. فتح الله خليف الناشر دار الجامعات

بالاسكندرية ص ٧، مستجى زاده: المرجع السابق ص ١١٨، الإمام البياض:

إشارات المرام ص ٧٦.

(٥) الماتريدي: التوحيد ص ١، د. فتح الله خليف : مقدمه التوحيد للماتريدي

صفحة ص ٢٦ - ٢٩ (وهي مقدمة طيبه ومدخل هام لكتاب التوحيد).

٢ - الجدل:

ذهب علماء الكلام إلى طريقة الجدل في محاولة منهم، لإفحام الخصم، والانتصار عليه، والماتريدية لم تكن بدعاً في هذا الأمر، فابتداءً بأبي المنصور الماتريدي وأبي المعين النسفي وغيره أمثال البيزوي يستخدمون الجدل كوسيلة للمحاجة والإقناع، فالبيزوي في كتابه أصول الدين يسلك منهج المتكلمين الذي يقوم على الجدل الذي يرمى إلى إفحام الخصم وهذا المنهج له سلبياته، ولم يسلم منها البيزوي في عرضه فمن أجل إفحام الخصم يستخدم صيغاً جدلية لمناظرة الخصم تتيح له استقصاء كل الفروض الممكنة التي يتناولها ويورد تلك الفروض المشهورة عند المتكلمين، كذلك يستخدم طريقة الإلزام، وهي إلزام الخصم لوازم قوله وإضافتها إليه إضافة قوله نفسه فهو يلزم الخصم نتيجة أقواله، وهذه النتيجة لم يقلها الخصم بل يرفضها لو عرضت عليه وهذه الطريقة القصد منها إفحام الخصم وإظهار بطلان آرائه وما تؤدي إليه من فساد^(١) ولم يسلم هذا النهج من أن يوجه إليه ابن رشد نقداً عنيفاً وخاصة عند الأشاعرة^(٢) ويبدو أن ظروف وثقافة العصر قد هيأت الجو لظهور مثل هذا النهج وفي هذا الصدد يقول محقق كتاب تبصره الأدلة لأبي المعين النسفي : يتألف الكتاب في معظمه إلى جانب عرض العقيدة من جدل يبغى

(١) د. علي عبد الفتاح المغربي : أبو اليسر البيزوي وآراؤه الكلامية، الناشر الصدر لخدمات الطباعة طبعة أولى سنة ١٩٩٣ ص ١٤.

(٢) د. عادل العراقي : المنهج النقدي في فلسفة ابن رشد، دار المعارف طبعة ثانية ١٩٨٤ ص ٤٨.

مؤلفه منه إثبات رأيه ودحض آراء الخصوم أكثر من اهتمامه بالوصول إلى الحقيقة بتجرد. (١)

٣ - التآويل:

ذهبت الماتريدية إلى التآويل* في معالجة القضايا الكلامية، ولسنا أدل من تسمية كتابه «تآويلات أهل السنة» للماتريدي، وهو أوضح بياناً وأكثر تناسقاً من كتاب التوحيد، وقد أشار إلى شيء من هذا الإمام البزدوى أحد أعلام الماتريدية، ولهذا نرى أن الماتريدية إذا كانت قد تمسكت بالنظر العقلي، إلا أنها كانت تلجأ في بعض الأحيان إلى التآويل في ضوء المعايير العلمية، ففي تفسير القرآن يحمل المتشابهة على المحكم فيؤول المتشابهة على ضوء ما يدل عليه المحكم، فإن لم تكن عند المؤمن الطاقة العقلية فالتآويل أسلم. فهو يفسر (١) انظر: كلود سلامة: مقدمة تحقيق وتعليق على «تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي (جزء أول) الناشر المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق سنة ١٩٩٣م (ح).

* انظر الشيخ محمد حسين الذهبي في كتابه: التفسير والمفسرون الجزء الأول مكتبة وهبة ١٩٩٢ ص ٢٢ يفرق بين التفسير والتآويل بقوله: أن التفسير ما كان راجعاً إلى الرواية، والتآويل ما كان راجعاً إلى الدراية، وذلك لأن التفسير معناه الكشف والبيان. والكشف عن مراد الله تعالى لانجرام به إلا إذا ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن بعض الصحابة الذين شهدوا نزول الوحي وعلموا ما أحاط به من حوادث ووقائع، وخالطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجعوا إليه فيما أشكل عليهم من معاني القرآن الكريم. وأما التآويل فملحوظ فيه ترجيح أحد متملات اللفظ بالدليل والترجيح يعتمد على الاجتهاد ويتوصل إليه بمعرفة مفردات الألفاظ ومدلولاتها في لغة العرب، واستعمالها بحسب السياق ومعرفة الأساليب العربية واستنباط المعاني من كل ذلك.

القرآن ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، لأن القرآن لا يضرب بعضه بعضاً». ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً^(١). وواضح من هذا أن الماتريدي يتبع طريقة تفسير القرآن بالقرآن لتفسيره بمجرد العقل والرأى، كما يفعل المعتزلة تأييداً لأرائهم، بل التفسير بالرأى عنده ممنوع شرعاً. فهو يقول:

التفسير هو القطع على أن المراد باللفظ هذا، فإن قام دليل مقطوع به على أن المراد باللفظ هذا، فإن قام دليل مقطوع به على أن المراد يكون تفسيراً صحيحاً مستحسنًا، وإن قطع على المراد لا بدليل مقطوع به فهو تفسير بالرأى، وهو حرام لأنه شهادة على الله تعالى بما لا يأمّن أن يكون كذباً^(٢).

والفرق بين منهج الماتريدي والمعتزلة من هذه الناحية واضح فالمعتزلة يقرون أصولهم بدلائل العقل ثم يقدمون النصوص تأييداً لها، وإذا تعارضت النصوص مع أصولهم أولوا النصوص لجعلوها موافقة لأصولهم أما الماتريدي، فهو يثبت عقائد أهل السنة بالنصوص المحكمات، ثم يبرهن عليها بالدلائل العقلية على وجه الدفع والرد على شبهات المخالفين ويرى أننا إذا فهمنا النصوص على ضوء الآيات المحكمات قلن يوجد اختلاف حقيقي بينها وبين العقل السليم^(٣).

(١) الإمام أبو زهرة : المرجع السابق ص ١٦٨، انظر أيضاً: مستجى زادة : المرجع السابق ص ٧١.

(٢) راجع : مقدمة تفسير الماتريدي «تأويلات أهل السنة» جزء أول تحقيق وتعليق د. إبراهيم عوض، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ص ٢٧.

(٣) أبو الخير محمد أيوب: العقيدة الماتريدية (مخطوط) بجامعة القاهرة ١٩٥٥ ص ٢٨٢.

لقد كان حرص الماتريدي شديداً بخصوص عدم التوسع في التأويل، واستخدامه بحذر فيما تدعو إليه الحاجة، إدراكاً منه لمغبة التوسع فيه، ومن بعده نجد الغزالي يحذر كذلك من الذهاب إلى تأويلات بعيدة تكاد تنبو عن الأفهام وأن هناك مواضع لاوجه للتأويل فيها. (١)

٤ - القياس الأرسطي:

القياس أحد الجوانب الهامة التي اهتمت به الماتريديّة، ولاشك أن الماتريديّة، ظهرت كفرقة بعد أن اكتمل نشأة علم الكلام ونضج واستوى وتأثر بالثقافة اليونانية، واستعار من أسلحتها القياس الأرسطي ومن خلال معالجتنا لباقي الدراسة سيتضح لنا مقدار هذا البعد، فلقد استعار أبو منصور الماتريدي وأبو المعين النسفي وغيرهما من أعلام هذا المدرسة القياس، وكما هو معلوم أن القياس الأرسطي يعد صحيحاً إذا ما بنى على مقدمات صحيحة.

وذهب المرجوم الدكتور النشار إلى أن قياس المسلمين يختلف عن قياس أرسطو تمام الاختلاف، فبينما القياس الأرسططاليس هو حركة فكرية ينتقل فيها العقل من حكم كلي إلى أحكام جزئية، أو من حكم عام إلى حكم خاص بواسطة الحد الثالث، ينتقل قياس المسلمين من حالة جزئية إلى حالة جزئية أخرى - لوجود جامع بينهما - بواسطة تحقيق علمي دقيق. (٢)

(١) د. علي عبد الفتاح المغربي: أبو منصور الماتريدي وأراؤه الكلامية. الناشر

مكتبة وهبه بالقاهرة طبعة أولى ١٩٨٥ ص ٧٨ - ٧٩.

(٢) د. علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام (جزء أول) دار

المعارف الطبعة الثامنة ص ٤٠.

ومن جانبنا تختلف مع هذا الحكم، صحيح أننا لاننكر أن علماء الكلام، هم علماء أصول في المبدأ والأساس ومن ثم فهم قد عرفوا القياس الأصولي، بل لو نظرنا إلى أبي منصور الماتريدي، فلقد كان أصوليا حنفيا وفي نفس الآن لم ينج من استخدام القياس الأرسطي، ومن ثم فنعتقد أن المسلمين قد عرفوا القياس، وكما سيتضح - وتأثروا به ، وقد أشار إلى شيء من هذا أستاذنا الجليل المرحوم الدكتور ابراهيم مدكور فى دراسته عن أورجانون أرسطو فى العالم العربى.^(١)

٥ - قياس الغائب على الشاهد:

هذا الدليل من الأدلة التى شغلت علماء الكلام، وهو أيضاً من الأدلة التى وجه إليها سهام النقد، بعنف وضراوة فى تاريخ علم الكلام، ولقد عرض له معظم المدراس الكلامية، وهو فى أصله مفهوم أصولى فقهى وظفه الأئمة المجتهدون واشتغلوا به. ويعرف الأصوليون القياس بأنه «أسناد حكم الأصل إلى الفرع للتساوى فى علة الحكم»^(٢) ولكن الخطورة أن علماء الكلام أخذوا القياس بمعناه الأصيل وطبقوه على مجال الصفات والإلهيات فى علم الكلام

(١) Dr. Madkour: L'organon d'Aristote dans le monde

arabe, P.26. انظر أيضاً: د. حسن عبد الحميد: المراحل الارتقائية

لمنهجية الفكر العربى الاسلامى، المنهج فى النسق الفقهى الإسلامى، حولية كلية الآداب - جامعة الكويت ١٩٨٧م ص ٦٦ ومابعدها.

(٢) د. يوسف قاسم : أصول الأحكام الشرعية، الناشر دار النهضة العربية ط٢

سنة ١٩٩٤م ص١٦٥، الغزالي: المستصطفى جزء ٢ ص ٢٨٨.

ونشأ مانشأ من مشكلات جرت العديد من الانتقادات لسلوكهم هذا. وفي هذا الصدد ذهب الدكتور حسنى الشافعى يقول : القياس الفقهي قد يكون مشروعاً ومبرراً تماماً، مادام الأصل والفرع مشتركين فى العلة، أى فى الوصف المؤثر فى استحقاق الحكم، ولدينا الوسائل المختلفة لاختبار تحقق هذا الوصف فيهما من خلال ما يعرف (بمسالك العلة. أما بالنسبة للمسائل الإلهية، فكيف يمكن التحقق من اشتراك الغائب والشاهد فى وصف ما أو فى حكم يترتب على ذلك؟

وهل يجوز للعقل أن يطبق المقولات الانسانية على ذات الله - تعالى- وما يتصل بها من صفات أو أفعال؟ تلك هى أزمة هذا القياس الكلامى ومع ذلك فقد استخدمه المتكلمون بعد أن استعادوه من أصول الفقه، وغاب عنهم أن كل منهج يجب أن يتناسب مع الموضوع الذى يطبق فيه، وشتان بين بحث موضوعه الوقائع المادية، أو أفعال المكلفين وآخر موضوعه ذات الله ليس كمنته شئ^(١)

يرى الماتريدى، أن الكتابة تدل على الكاتب، ومن لا يدل على كفيته أو مثله لا يجوز أن يكون ملكاً أو بشراً أو جناً، فتكون الكتابة غير دالة على مائية الكاتب، وكفيته ولا على مثلها، وهى تدل على كاتب ما، فمثله العالم - بما فيه - يدل على محدث ما لا يدل على كفيته ومائيته وكذلك البناء والنسخ والبخر والصناعات، لذلك القياس فى إثبات فى إثبات صانع العالم بالعالم، بما فيه من العجائب والأشياء التى لا يحتتمل كونها إلا بحكيم عليم ولا يجب به تعرف

(١) د. حسن الشافعى: المرجع السابق ص ١٧٦.

الكيفية له والمائية^(١). وفي موضع آخر يقول : ثم لانعلم كتابة بلا كاتب، ولا تفرقا إلا بمفرق، وكذلك الاجتماع وكذلك السكون والحركة فيلزم من جملة العالم ذلك، إذ هو مؤلف مفروق، بل الا عجيبة في تأليف العالم أذفع، فهو أحق أن لايتفرق والا يجتمع الا بغيره ثم كل ما في الشاهد من التأليف والكتابة يكون أحدث ممن به كان فمثله جميع العالم^(٢).

ويبدو أن قياس الغائب على الشاهد، كان له نتائج غير موضوعية عند علماء الكلام فنظرية الصلاح والأصلاح، أن الله لما كانت أعماله معللة، ويقصد منها إلى غاية، وهي نفع العباد، فالله يقصد في أفعاله إلى صلاح العباد ومن المعتزلة من قال بأنه يجب على الله أن يعمل ما فيه صلاح الأصلاح. فكل عمل من أعمال الله على رأيهم لابد ان يقصد به إلى خير العباد وصلاحهم وجمهور المعتزلة يقولون لابد أن يقصد ما هو الأصلاح لهم.

على كل حال فالمعتزلة أخطأوا في قياس الله على الإنسان، فرأوا أن الإنسان لايفعل إلا لغاية، وأن الناس يتفاوتون في الغايات وكلما كان الإنسان أعدل وأحكم كان أصح غاية، وكان أصح توجيهها لأعماله إلى هذه الغاية، فالله لابد ان تكون له غاية، فالله لابد أن تكون له غاية، وأن يوجه أعماله إليها وفاتهم أن هذا القياس ليس بصحيح أو على الأقل ليس بالازم، فلسنا نعلم من الله مايمكننا من هذا الحكم، ولو كانت له غايته كما يقولون فكيف نجرؤ على القول بأن غايته من أفعاله هي الغاية التي تخضع لها عقولنا، ثم نفسر غاياته

(١) الماتريدي : التوحيد ص ٢٩.

(٢) المرجع نفسه : ص ١٥.

من أعماله بهذا التفسير الإنساني؟ (١)

ولاشك أن المعتزلة قد اسرفوا على أنفسهم حين غلوا في تحكيم العقل إلى حد محاولة تعليل كل فعل إلهي كأنهم قد اطلعوا على اسرار الله وحكمته في كل شيء، وفاتهم قصور العقل الإنساني عن الإحاطة بالكون ومجرى القضاء فيه. لقد كان يمكنهم الإيمان باحكام التدبير والنظام في الكون بالإجمال دون أن يقحموا أنفسهم في الجزئيات لتعليل كل فعل إلهي وفقاً لمبدأ الصلاح والأصلاح. (٢)

ومما يدعو للدهشة حقاً أن المتكلمين تركوا أدلة القرآن ولجأوا إلى هذه الأدلة التي تقوم على أساس من الجدل، وتنتوى أحياناً على مماثلة بين العالم الإلهي والعالم الإنساني. (٣)

اعتقد أنه قد اتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك، أن الماتريدية، قد تأثرت بروافد عدة، في تشكيل منهجها الكلاسي، الدليل العقلي، الأسلوب الجدلي، القياس الأرسطي، وقياس الخائب على الشاهد وغيره ... من أساليب، حاولنا أن نلقى الضوء والظلال - قدر المستطاع - على أبعاد هذا المنهج عند هذه المدرسة، ولعل أحد التساؤلات التي تطل برأسها على نفس الباحث، ماهي سمات هذا المنهج؟ وهل استطاعت الماتريدية أن تنجح في التوسط بين العقل والنقل؟ وما حقيقته الاختلاف بينها وبين الأشاعرة؟

لعل الصفحات القادمة تميط اللثام عن مثل هذه التساؤلات؟

(١) أحمد أمين : ضحى الإسلام (جزء ثالث)، مكتبة النهضة المصرية طبعة تاسعة

١٩٧٨ ص ٤٧، د. محمود قاسم : مقدمه مناهاج الأدلة لابن رشد ص ١٠.

(٢) د. أحمد محمود صبحي: في علم الكلام (ج ٢) ص ٢٨.

(٣) د. محمود قاسم: المرجع نفسه ص ١٨.

وسطية المنهج عند الماتريدية

نود أن نشير إلى أن الماتريدية، حاولت أن تتوسط بين العقليين والنقليين قدر الإمكان، ويبدو أن الظروف السياسية الهادئة في بلاد ما وراء النهر نسبياً عن مثيلاتها في عاصمة الخلافة في العراق، قد أتاحت عمق الفكرة ونضوجها أكثر عند الماتريدية. لقد كان خصوم الأشاعرة من الفرق الأخرى خصوما شداد المراس، ومن ثم نجد أن الأشعري يتمسك بالنقل تمسكا شديداً في بداية حياته وخاصة في كتابه «الإبانة» ثم يتطور وينزع تجاه العقل في كتابه «اللمع» على حين نجد أن الماتريدية، تطورت المدرسة عند أعلامها مع المحافظة على أفكار عميدها الماتريدي.

لقد كان من أهم أسباب ظهور المنهج الوسط في تاريخ علم الكلام، أفول نجم المعتزلة، وكان أهل السنة ينظرون إليهم في القرن الثالث بعين الكراهية، لقد حملوهم مسئولية الفتن والاختلاف فضلا عن أن المجتمع الإسلامي قد ضاق ذرعا بتصورهم العقلي الجاف للموضوعات الإلهية، ولم تكن في نظريات المعتزلة ما تشبع العاطفة الدينية للرجل العادي، ولم يكونوا يابهنون بأن يجيبوا العامة في آرائهم، فقد عاشوا كأية فرقة تستند إلى العقل، أنهم فئة فكرية أو أقلية مثقفة يسودها الاستعلاء الفكري على تصورات العامة وواجدانهم، بل إن في آراء المعتزلة ما يصدم عواطف الجماهير، ولم يترددوا في إعلان هذه الآراء في المواقف التي تقتضى العاطفة والمشاركة الوجدانية من هذه الآراء انكار الشفاعة في الكبائر، أو عدم نفع الدعاء أو الاستغفار للميت. (١)

(١) د. أحمد محمود صبحي : في علم الكلام (الأشاعرة) ص ٤٤.

ورغم ما قيل عن المعتزلة، وما ذهبوا إليه من تطرف في منزعهم العقلي إلا أنني أحب أن أقرر حقيقة هامة، وهو أنه بالرغم من ذلك، فلقد كان للمعتزلة موقف مشهود، للذود عن حياض العقيدة في ظل ظروف الآراء والافكار المناوئة للعقيدة، ومن ثم ينبغي أن نكون منصفين في نظرتنا لحركة التاريخ لا أن نشيد محاكم تفتيش للآراء والأفكار. وإلى مثل هذا الرأي ذهب نفر من الدراسين والباحثين.^(١)

ويبدو أن موقف المعتزلة الصلب في محاجة مثل هذه التيارات هو السبب فيما ذهبت إليه من إعلاء للعقل، وفي هذا الصدد يذهب الشيخ أبو زهرة إلى أن كل مجادلة نوع من النزال، والمحارب مأخوذ بطريقة محاربة في القتال مقيد بأسلحته متعرف لخطه دارس لرامية، والمحارب مأخوذ بطريقة محاربة في القتال مقيد بأسلحته متعرف لخطه دارس لرامية، وكل ذلك من شأنه أن يجعل الخصم متأثراً بخصمه، أخذ عنه بعض مناهجه، فالمعتزلة قد سرى إليهم بعض من تفكير مخالفيهم، وإن لم يكن جوهرياً، وليس من شأنه أن يغير عقيدتهم أو يخرجهم من الإسلام، أو ينقص من جهادهم في مناقشة المهاجمين.^(٢)

ورغم ظهور الأشعرية والماتريدية، في وقت واحد وفي ظروف متشابهة ومحاولة كل منهما أن تبغى الطول الوسط، في منهجها الكلامي إلا أنه والحق يقال أن الماتريدية كانت أكثر عقلانية واتساقاً في منهجها عن نظيرتها

(١) الشيخ أبو زهرة : تاريخ المذاهب الاسلامية من ١٢٧.

(٢) نفس المرجع نفس الصفحة.

الأشعرية، والوسط هنا فى النهج نعننى به وسطاً اعتبارياً فقط، نعننى مدى النجاح فى محاولة التوفيق بين العقل والنقل فى توازن لا يخل هذا بذاك وسيتضح ذلك بصورة أكثر وضحاً من خلال معالجتنا للقضايا والمشكلات.

لقد حاولت الماتريدية أن توازن بين العقل والنقل، لأن ترجيح النقل على العقل يقتضى القدح فى العقل المستلزم للقدح فى النقل، إذ النقل مستند إلى العقل مفتقر إليه، النقل يستند إلى صدق الرسول، ولا يعرف صدق الرسول إلا بالعقل، انه لا يمكن اثبات صدق الرسول بالنقل إنه إذا عارضت الظواهر النقلية براهين العقل، أو قامت الدلائل العقلية القاطعة على ثبوت شئ ثم وجدنا أدلة النقل يشعر ظاهرها بخلاف ذلك، فإنه باطل أن تصدق الظواهر النقلية وتكذب الظواهر العقلية. لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته وكيفيته دلالة المعجزة على صدق الرسول، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة، فالقدح فى العقل الصحيح النقل يفضى الى القدح فى العقل والنقل معاً. (١)

ويذهب نفر من الدراسين إلى أن الاشاعرة والماتريدية قد لجأ للدفاع عن مقالة أهل السنة والجماعة بمنهج كلامية، وإن كان بينهما خلافات يسيرة حول بعض مسائل العقائد. ورغم ما بينهما من شبه والتقاء، إلا أنه ليس بين أيدينا الدليل الواضح على الصلة المباشرة بينهما. (٢)

(١) الرازى: محصل أفكار المقدمين والمتأخرين ص٣٢.

(٢) انظر: د. على عبد الفتاح المغربى: أبو منصور الماتريدى وأراؤه الكلامية ص٦.

ويرى الدكتور مذكور أن بعد المكان فصل بينهما فكانت الأشعرية فى العراق والشام ثم امتدت إلى مصر، وكانت الماتريدية فى سمرقند وبلاد ماوراء النهر، ولو قدر لهما أن نبتا فى بيئة مشتركة لامتزجتا، وكونتا مذهباً واحداً، ويظهر أن اختلاف وجهة النظر الفقهية بينهما كانت باعثاً على التنافس وعاملاً من عوامل تنازع البقاء، فأيد الأحناف الماتريدية، وصعدوا بها إلى أبى حنيفة نفسه وأيد الشافعية والمالكية الأشعرية، وبذلوا جهداً واضحاً فى نشرها بحيث امتدت إلى بلاد الأندلس وشمال أفريقيا ولم تثبت أن أضحت العقيدة الرسمية لأهل السنة.^(١)

وإذا كان بعض الباحثين يعتقد أن الخلافات بينهما يسيره، فإن البعض الآخر قد صعد بها إلى عشر مسائل، وهذا ماذهب إليه الشيخ محمد عبده فى تعليقه على العقائد العضدية، وأن الخلاف فيها لفظى.^(٢)

(١) د. مذكور: فى الفلسفة الإسلامية، منهج وتطبيق ص ٥٦.

(٢) انظر : الإمام أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٦٧ ويذهب المرحوم أحمد أمين فى كتابه : ظهر الإسلام، دار النهضة المصرية الطبعة الخامسة ١٩٨٢ ص ٩٢ بقوله وقد ألفت كتب فى حصر المسائل التى اختلف فيها الماتريدى والأشعرى ربما أوصلها بعضهم إلى أربعين مسألة والناظر إليها يرى أنها ليست بذات خطر كبير مثل: هل البقاء هو الوجود أم غيره؟ ومثل: هل الوجود زائد عن الذات أم عينها ويختلفون فى تفسير صفة القدرة والإرادة والكلام وفى تفسير لزوم الحكمة فى أفعاله تعالى وهل العفو عن الكافر يجوز، وهل الإيمان بالله واجب بالعقل أم لا ؟ وهل السعادة والشقاوة تتبادلان أم لا ؟ الى آخر هذه المسائل التى لاتعد من الأركان ويمكن الرجوع لمصادر أخرى فى هذا الصدد: الإمام البيضاوى: اشارات المرام من عبارات الامام مطبعة عيسى البابلى الحلبي ص ٥٣ - ٥٦، ابن عذبة: الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية، عبد الله بن عثمان بن موسى: خلافيات الحكماء مع المتكلمين وخلافيات الأشاعرة مع الماتريدية مخطوط دار الكتب رقم ٣٤٤١ ج.

ويذهب الشيخ الكوثري إلى أن أبا منصور جرى على الاعتدال التام في انطاره فأعطى النقل حقه والعمل حكمته، والماتريدية هم الوسط بين الأشاعرة والمعتزلة^(١)، ورغم أننا نعلم أن الشيخ الكوثري ما تريدى أصيل، إلا أن حكمة هذا أقرب إلى الموضوعية، فالماتريدية أخذت من الأشاعرة بطرف ومن المعتزلة بالطرف الآخر، وحاولت أن تفرز لنا موقفاً معرفياً أكثر اتساقاً وانسجاماً.

وفي الحقيقة أن الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية، ليس خلافاً جوهرياً في الأصول والغايات، وإنما هو خلاف معنوي، لكنها في التفاريع التي لايجرى في خلفها التبديع.

ويمكننا أن نلخص الموقف السابق حول تقييم فكر الماتريدية المنهجي إلى ثلاثة آراء.

١ - الرأي الأول : يرى أنها وسط بين الأشاعرة والمعتزلة.^(٢)

٢ - الرأي الثاني: يرى أنها إلى المعتزلة أقرب^(٣)

(١). الشيخ زاهر الكوثري: مقدمه تبين كذب المفترى لابن عساكر، الناشر دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، طبعة ثانية ١٣٩٩ هـ ص١٩.

(٢) أبو الخير أيوب. العقيدة الماتريدية ص ٢٨٢، الشيخ أبوزهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٢١٢ - ٢١٣، د. أحمد محمود صبحي: في علم الكلام (الأشاعرة) ص٤٤، د. محمد أبو ريان : تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام دار المعرفة الجامعية ص ٢٢٣.

(٣) د. محمود قاسم : مقدمه مناهج الأدلة لابن رشد ص ١٩، جولد تسيير : العقيدة والشريعة - في الإسلام ترجمة محمد يوسف موسى دار الكتب المصرية ١٩٤٦ ص٩٩، عبد الحى قابيل: أبو المعين النفي وأراؤه الكلامية (رسالة ماجستير) مخطوط بجامعة القاهرة ص٣٣، محمود اسماعيل: علم الكلام بين الدين والسياسة مجلة القاهرة العدد ١٧٥ يونيو ١٩٩٧ ص٤٧.

٣ - الرأى الثالث : يرى انها الى الاشاعرة أقرب. (١)

وفى ظننا هم إلى الأشاعرة أقرب، صحيح أننا لاننكر أن الماتريدية قد تأثرت بالمعتزلة فى بعض الجوانب مثل مسألة الحسن والقبح العقليين، وحرية الإرادة، ومعرفة الله بالعقل وغيرهم من القضايا والموضوعات، إلا أنها قد استعارت العديد من الجوانب المعتزلية ووظفتها معرفيا طبقا لنهجها الوسط ومنطلقاتها الفكرية.

أقول إن المنطلقات الفكرية عند الماتريدية تختلف عن المنطلقات الفكرية عند المعتزلة، فالتأويل فى مفهومه عند المعتزلة يختلف عن التأويل عند الماتريدية، ومن ثم ترتب على ذلك اختلاف النتائج والغايات، ولعل الحكم الموضوعى الذى يزعمه كاتب هذه السطور أن الماتريدية أقرب إلى الأشاعرة نسبيا ومنطلقا، ومن ثم اتفقا فى كثير من النتائج والغايات - كما سنعرض - مثل قضية الذات والصفات، ورؤية الله فى الآخرة، والشفاعة، وعذاب القبر ونعيمه وغيرهم من الموضوعات. وإن كنا لاننكر أن الماتريدية أكثر تحرراً فى نظرها العقلى من الاشاعرة (٢) ولعل هذا ما حدا بالمستشرق ماكبولد أن

(١) د. ابراهيم مذكور : فى الفلسفة الاسلامية (منهج وتطبيقه) ج ٢ ص ٢٧، ٤٧،

٥٦، دفتح الله خليف : مقدمة التوحيد للماتريدى ص ١٠ وما بعدها، د. حسن

الشافعى : مدخل إلى علم الكلام ص ٧٣.

(٢) جولد تسيير : نفس المرجع ص ٩٩.

يعزى فكر الشيخ محمد عبده الى الماتريدية فى جوانبه الكلامية. (١)

سمات المنهج عند الماتريدية:

لعلنا بعد هذا العرض نستطيع أن نشير إلى أهم خصائص المنهج عند هذه المدرسة..

١ - الأصالة والابتكار:

يتميز فكر الماترية، بالأصالة، فهى تحاول أن تؤسس معالجتها على ضوء من فكر السلف فى النقل والإثبات، والمحافظة على ثوابت العقيدة، كحقيقة الألوهية، والبعث، والحشر، والشفاعة وغيرهم من القضايا وتطلق للعقل حرية البحث والفكر والاجتهاد فى الأمور الاجتهادية أما الأمور التكليفية فهم سلفيون بكل ما تحمل هذه الكلمة من معان.

٢ - رفض التقليد:

من أهم ما يميز هذه الفرقة، أنهم يرفضون التقليد، أو الحلول الجاهزة - إن صح التعبير - للقضايا والمشكلات، ويبدو أن تأثرهم بفقهاء حنيفة، كان وراء ذلك، فأبور منصور المايريدى يشير إلى ذلك : فإننا وجدنا الناس مختلفى المذاهب فى النحل فى الدين، متفقين على اختلافهم فى الدين على

(١) انظر : Macdonald: The Encyclopadice of Islam Art Ma-turdi vol, III P, 415.

ولعل هذه الإشارة من المستشرق ماك دونالد تحتاج إلى بحث بتعامه، حول (هل كان الشيخ محمد عبده ماتريدياً) ومن خلال المقارنة والموازنة والتحليل لن يعدم الباحث أوجه شبه ونظائر بين محمد عبده والماتريدية.

كلمة واحدة أن الذي عليه حق، والذي عليه غيره باطل، على اتفاق جملتهم من أن كلا منهم له سلف يقدر، فثبت أن التقليد ليس مما يعذر صاحبه لإصابة مثله ضده. (١)

٣ - الحس النقدي:

يبدو أن من أخص سمات المدرسة الماتريدية، بروز الحس النقدي عند هذه المدرسة، فلقد كان لها موقف نقدي للعديد من الآراء والأفكار، وكان لأبي منصور صولات وجولات، فقد رد على المعتزلة ونقض أصولهم الخمسة وتعقب الكعبي بالذات، إمام أهل الأرضى عند المعتزلة ومعاصر الماتريدي فنقض آراءه ومؤلفاته (٢) وغيره كثير من المواقف النقدية، التي تميز هذه المدرسة بالحس النقدي، وهو من أخص خصائص التفكير الفلسفي الكلامي الأصيل (٣)

المبحث الثاني

الألوهية ومشكلاتها

أولاً: مشكلة الذات

شغلت قضية الألوهية الفلاسفة وعلماء الكلام، ولم تكن الماتريدية بدءاً في هذا المجال، بل حاولت أن تقدم معالجة لهذا الجانب، ولاشك أن قضية «الذات الإلهية، مرتبطة بقضية الصفات، ولكن سنحاول أن نلقى الضوء على حقيقة الألوهية والبرهنة عليها ثم نعقبها بالحديث عن الصفات.

(١) الماتريدي: التوحيد ص ١

(٢) انظر : د. فتح خليف : مقدمة التوحيد للماتريدي الناشر دار الجامعات بالاسكندرية ص ٦.

(٣) انظر : د. عاطف العراقي : المنهج النقدي في فلسفة ابن رشد، دار المعارف.

ط ٢، ١٩٨٤ ص ١٩.

ذهبت الماتريدية إلى أن معرفة الله تعال واجبة عقلاً، لاشرعاً وأنه تعالى لو لم يبعث للناس رسولاً لوجب عليهم معرفته بعقولهم. (١) وعلى هذا لم تختلف الماتريدية عن المعتزلة والاشاعرة.

ويمكننا أن نشير إلى بعض هذه البراهين على حقيقة الألوهية، ولعل أول هذه البراهين برهان الحدوث.
- حدوث العالم يدل على المحدث.

انطلقت الماتريدية، تؤسس هذا البرهان من وجود الموجودات والأشياء فى هذا العالم، عن محدث أحدثها وأوجدها، ويذهب الماتريدي إلى أن الدلالة على محدث العالم واحد لا أكثر السمع والعقل وشهادة العالم بالخلق (٢)

ودلالة العقل، أنه لو كان أكثر من واحد ما احتتمل وجود العالم إلا بالاصطلاح وفى ذلك فساد الربوبية، ومعنى آخر أن كل شئ يريد أحد ممن ينسب إليه إثباته يريد الآخر نفيه، وما يريد أحدهما إيجاداً يريد الآخر إعدامه وكذلك فى الإبقاء والإفناء ، وفى ذلك تناقض وتناف فدل الوجود على محدث العالم واحد.

يذهب البيهقي إلى إثبات حدوث العالم وإبطال القول بقدمه، وذلك دليل على وجود الله تعالى، فهذا العالم حادث ولايد له من محدث لأن حدوث شئ من غير إحداث محدث مستحيل - ولايجوز أن يحدث بنفسه لأنه لو حدث

(١) مستجى زادة : المسالك فى الخلافات بين الحكماء المتعلمين تحقيق د. عبد

الحى قايبيل دار الهداية ١٩٩٦ ص ١١٨.

(٢) الماتريدي : التوحيد ص ١٩.

بنفسه لم يكن حدوثه فى زمان دون زمان أولى فيؤدى إلى أن لا يحدث فدل على أنه حادث بإحداث محدث مختار اختار إحداثه فى زمن خاص وهو الله تعالى (١)

ويرى الماتريدى أنه ليس من الممكن أن ينكر أحد من الناس حدوث نفسه، إذ لو ادعى أحد فهم لنفسه القدم لعرف من تلقاء ذاته أنه كاذب ولكذب الناس جميعاً. وإن فمن الممكن استبطاء دليل على النحو الآتى: الأحياء جميعها حادثة .. الأحياء تستخدم الأشياء غير الحية فتؤدى هاتان المقدمتان فى رأى الماتريدى إلى أن جميع الأشياء غير الحية حادثة. (٢)

وينقد الدكتور محمود قاسم الماتريدى فيما ذهب إليه بصدد هذا الدليل، لأننا أمام قياس من الشكل الثالث وأن النتيجة الطبيعية له هى : بعض الحادث يستخدم الأشياء غير الحية. فأى صلة إذن بين هذه النتيجة وبين إثبات حدوث العالم فى جميع أجزاءه الحية وغير الحية (٣)

ومهما يكن من أمر، فإن الماتريدى قد وظفت هذا الدليل فى نسقها الكلامى، رغم ما يوجه إليه من انتقادات. وفى النهاية نستطيع القول بأن هذا الدليل يقوم على الاعتقاد بأن العالم يعد حادثاً أى مخلوقاً من العدم وليس قديماً أى موجوداً من مادة أزلية. (٤)

دليل التمانسج:

(١) البزوى: أصول الدين ص ١٢.

(٢) د. محمود قاسم : مقدمة مناهج الأدلة لابن رشد ص ١٩.

(٣) نفس المرجع : ص ٢٠.

(٤) د. عاطف العراقى : المنهج النقدى فى فلسفة ابن رشد ص ٥٤.

من الأدلة التي راقت لكثير من المتكلمين، فنجده لدى الأشاعرة والمعتزلة والماتريدية على حد سواء . وينبنى هذا الدليل على ما جاء فى كتاب الله مثل قوله تعالى: «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا» (١)

يذهب أبو منصور الماتريدى إلى أنه لو كان مع الله إله لا يخلو من أن يقدر على فعل يسره من الآخر أولاً، وكذلك الله سبحانه منه، فإن قدرا جميعا تلك كل واحد منهما تجهيل الآخر، وفى ذلك زوال الربوبية، وإن لم يقدر عجز كل واحد منهما، والعجز يسقط الألوهية أو قدر أحدهما دون الآخر فهو الرب والآخر مريبوب، مع ما كان علم الغيب علم الربوبية. فمن ليس له فهو مريبوب. ثم لا يخلو أيضاً من قدرة كل منهما على غيره فى خلق ما يروم الفعل بغيره ويريده أولاً فيكون فيهما إمكان خروج كل عن القدرة وتحقيق عجز وذلك يسقط الربوبية أو يقدر الواحد خاصة فيكون هو الرب سبحانه (٢)

ويوضح أبو المعين النسفى هذا الدليل، والذي يستدل به على وحدانية الله تعالى ومؤاده تقدير اختلاف الصانعين فى حالة توهم أن للعالم صانعين وذلك بأن يريد أحدهما أن يخلق أمراً ما فى جسم ويريد الآخر أن يخلق ضد هذا الأمر كأن يريد أحدهما خلق الحياة ويريد الآخر خلق الموت فى نفس الجسم وفى نفس الوقت - وكذا فى حالة السواد والبياض وبقية أنواع المتضادات ومؤدى هذا الدليل أنه يحتمل ثلاثة احتمالات أيضاً هى:

(١) سورة الأنبياء : آية ٢٢.

(٢) الماتريدى: التوحيد ص٢١، العقيدة الماتريدية ص٣١٠، مقدمة مناهاج الأدلة فى

عقائد الملة ص ٢٢.

- أن يحصل مرادهما جميعاً .

- أن لا يحصل مرادهما جميعاً .

- أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر .

وفى الحالة الأولى مع حصول مرادهما جميعاً يكون الجسم حياً وميتاً أو أسوداً أبيضاً فى نفس الوقت وهذا محال. وفى الحالة الثانية مع عدم حصول مرادهما جميعاً يكون الجسم لحي ولاميت ولا أبيض ولا أسود فى نفس الوقت وهذا أيضاً محال بالإضافة إلى تعجزهما وبطلان ألوهيتهما. وفى الحالة الثالثة مع حصول مراد أحدهما دون الآخر يحصل ربوبية من نفذت إرادته دون الآخر وبذلك ثبت الألوهية. (١)

وإلى شئ من هذا، ذهب صاحب العقائد النفسية إلى أنه لو أمكن إلهان لامكن بينهما تمنع بأن يريد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه، لأن كلا منهما فى نفسه أمر ممكن وينتهى إلى أن الآية الكريمة «لو كان فيهما إلهة إلا الله لفسدتا حجة إقناعية». (٢)

ورغم أصالة هذا الدليل الكلامي، إلا أنه لم يسلم من النقد، فيعتقد ابن رشد أن هذا الدليل يقوم على القياس الشرطى المنفصل، فى حين أن

(١) انظر : أبو المعين النسفى: تبصرة الأدلة فى أصول الدين، تحقيق وتعليق كلود سلامة (الجزء الأول) الناشر المعهد العلمى الفرنسى للدراسات العربية بدمشق ١٩٩٣م من ٨٤ وما بعدها.

(٢) التفتازانى : شرح العقائد النسفية تحقيق الدكتور أحمد حجازى السقا مكتبة الكليات الأزهرية من ٢٩.

الاعتماد على القياس الشرطى المتصل هو الأكثر يقيناً وأدخل فى مجال البرهان.(١)

ورغم ماوجه من انتقادات لهذا الدليل ، وأنه يتسم بالنهج الخطابى، فلقد ظل أحد الأدلة المعتمدة عند علماء الكلام، ويعتقد عباس العقاد أن الذين قالوا بغلبة الدليل الخطابى على الدليل القاطع فى هذه الحجة زعموا أن الاختلاف بين الإلهين الاثنى أو بين الآلهة الكثيرة غير لازم عقلاً لجواز الاتفاق. وهو زعم مربود ظاهر البطلان، لأن الكمال المطلق لا يكون كمالين مطلقين ولأن الأبد لا يكون أبدين، ولأن الوجودين اللذين يتفقان فى البداية والنهاية وفى تقدير كل شئ وتصريف كل عمل، ولايختلفان فى وصف من الأوصاف .. هما وجود واحد لاموجودان وليس بينهما من فاصل الذات عن الذات ما يجعلهما ذاتين اثنتين.(٢)

ثانياً: تنزيه الذات:

كما اهتمت الماتريدية، بالبرهنة على حقيقة الألوهمية بأدلة النقل والعقل طبقاً لنهجها الكلامى، ذهبت أيضاً تؤكد على تنزيه الذات عن المشابهة والمثل، فلم تجنح تجاه غلو المعتزلة، ولم تجنح أيضاً تجاه غلو المجسمة والمشبهة، بل حاولت أن تكون وسطاً بين هذا وذاك.

(١) د. عاطف العراقى : المنهج النقدى فى فلسفة ابن رشد الطبعة الثانية ١٩٨٤م

دار المعارف ص ٢٦، انظر أيضاً د. محمود قاسم : مقدمة تحقيق مناقج

الأدلة فى عقائد الملة ص ٢٢.

(٢) عباس محمود العقاد : الفلسفة القرآنية (المجلد السابع) الأعمال الكاملة دار

الكتاب اللبنانى - بيروت ص ١١٥.

والماتريدية، في هذا المسلك يفتنون أثر الأشاعرة الذين عنوا بالتوحيد والتنزيه أكثر مما عنوا بالتجريد. وحكموا النصوص أولاً وأعادوا إليها قداستها بعد أن حاول المعتزلة أن يحكموا العقل فيها ويغلبوه عليها فيرفضون منها ما يرفضون ويؤولون ما يؤولون.^(١)

قاله واحد لاشبيهه له ، دائم قائم لا ضد له ولاند وهو تأويل «ليس كمثلته شئ» ، وأصل ذلك أن كل ذى مثل واقع تحت العدد فيكون أقله اثنين، وكل ذى ضد تحت الغناء إذ يهلك ضده، وعلى ذلك كل شئ سواء له ضديفنى به، وشكل يعد له ويصير به زوجا فحاصل تأويله قوله: واحد أى فى العظمة والكبرياء، وفى القدرة والسلطان وواحد بالتوحد عن الأشياء والأضواء، ولذلك بطل القول فيه بالجسم والعرض إذ هما تأويلا الأشياء. وإذا ثبت ذا بطل تقدير جميع ما يضاف إليه من الخلق ويوصف به من الصفات بما يفهم منه لو أضيف إلى الخلق ويوصف به.^(٢)

ويؤكد الماتريدى على تنزيه الأكوهية وكمالها، فإن سأل سائل عن الله بما هو؟ قلنا إن أردت : ما اسمه فالله الرحمن، وإن أردت ما صفتة فسميع بصير، وإن أردت ما فعله، فخلق المخلوقات، ووضع كل شئ موضعه، وإن أردت ما ماهيته فهو متعال عن المثال والجنس، وهو مذهب جمهور المتكلمين^(٣).

(١) د. إبراهيم مدكور: فى الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيق ص ٥٥.

(٢) الماتريدى : التوحيد ص ٢٣، الإمام البياض : إشارات المرام من عبارات الإمام

ص ١٠٧.

(٣) الماتريدى : ص ١٠٩.

ويذهب أبو اليسر البزوي الماتريدي إلى نقد قياس الشاهد على الغائب من أجل المحافظة على تنزيه الألوهية، وينفى إطلاق اسم «جسم» على الله تعالى ويرد عليهم مبنياً الأساس الخاطئ الذي يبنون عليه قياسهم، إذ هم يقولون بالسواه بين الشاهد والغائب فيقول أننا كما نشاهد فاعل الفعل حيا قادراً عالماً مختاراً في الشاهد فإننا نشاهد أيضاً يمرض ويموت وينام ولم تقض بمثله في حق الله تعالى ويبين لهم أننا قضينا بكونه تعالى حيا قادراً عالماً، لأن الفعل يصدر عنه باختيار وترتيب حسن يستحيل وجوده في غير الحى القادر العالم، وليس في ضرورة وجود الفعل عن اختيار وحسن ترتيب أن يكون الفاعل جسماً بل يقتضى كونه موجوداً لاغير، كما أنه تعالى أخبر في كتابه أنه حى قادر عالم، ولم يخبر أنه جسم ولم يرد خبر بذلك.^(١)

ويقف الماتريدي على تفسير الآية الكريمة: وقالوا اتخذ الله ولداً سبحانه^(٢) مفنداً كل الإمكانيات العقلية في الشريك أو الولد، ففيها تنزيه نزه به نفسه عما قالوا فيه بما لايليق، ورد عليهم ومعناه أن اتخاذ الولد والتبني في الشاهد إما أن يكون لأحد وجوه ثلاثة تحوجه إلى ذلك. إما لشهوات تغلبه فيفضيها به. وإما لوحشة تأخذ فيحتاج إلى من يستأنس به . أو لدفع عدو يقهره، فيحتاج إلى من يستنصر به ويستغيث، فإذا كان الله عز وجل يتعالى عن أن تمسه حاجة، أو تأخذه وحشة، أو يقهره عدو، فلاى شئ يتخذ ولداً!^(٣)

(١) البزوي: أصول الدين ص ٢٣، أيضاً الماتريدي: التوحيد ص ١٠٤.

(٢) سورة الانبياء: آية ٢٦.

(٣) الماتريدي: تأويلات أهل السنة ص ٢٦٥.

ويفقد الماتريدي كل الآراء، المناهضة لفهوم التوحيد الصحيح مثل الدهرية الذين جعلوا جميع الأعيان قديمة مع الله فأبطلوا التوحيد، وغيرهم كاليهود الذين حققوا له شبهة الخلق أو النصرى فى قولهم بالأقانيم الثلاثة وذهبهم إلى التجسيم - فيما يعتقد الماتريدي - أن هذه الفرق قد ضلت فى فهمها لمعنى الواحد، ويرى أن فريقاً من أهل الإسلام هو الذى أدرك معنى الواحد، وأنه واحد الذات. إليه حاجات الأحاد متعال عن معنى الاحاد، عما يوجب صفة الاعداد ويتمكن فيه صفة التغير والزوال أو الحد والنهاية ويوصف بالقدم والتكوين جل وعز عن التغير والزوال.^(١)

والملاحظ أن أبا منصور الماتريدي من أجل التنزيه يلجأ إلى التأويل أو ترجيح أحد الآراء فى حدود مايسمح به النص القرآنى أو التفويض فى صفة «علو المكان» فيحتمل أن يكون على المنفى بوصف المكان إذ هو أعلى الأمكنة عند الخلق ولا تقدر العقول فوقه شيئاً فأشار إليه ليعلم علوه عن الأمكنة وتعالية عن الحالة^(٢) ، وأيضاً يوصف «بالقرب» من طريق العون والنصر، ومن جهة التشريف والتخصيص، ومن وجهة الرحمة والإحسان ومن جهة التوفيق والإرشاد.^(٣)

فالبرغم أن الماتريدي يذهب إلى التأويل والترجيح، إلا أنه فى نهاية المطاف، غالباً ماينحو تجاه التفويض، أن كل أمر ثبت التنزيل فيه نحو الرؤية وغير ذلك، يجب نفي الشبه عنه والإيمان بما أراده من غير تحقيق على شئ دون شئ.^(٤)

(١) انظر الماتريدي: التوحيد ص ١١٩، ١٢٠، ١٢١.

(٢) الماتريدي : ص ٧١، البيهقي أصول الدين ص ٢٨.

(٣) الماتريدي : التوحيد ص ١٠٨.

(٤) الماتريدي : نفس المرجع ص ٧٤.

ولعل الحديث عن الذات والبرهنة على وجودها وتزيهها عن كل نقص
يمهد لنا الحديث عن مشكلة الصفات.

ثالثاً: مشكلة الصفات:

مشكلة الصفات من المشكلات الكلامية، التي شغلت علماء الكلام،
وحاولوا أن يجيبوا على التساؤلات المختلفة بصدد هذه المشكلة، هل الصفات
عين الذات أم أحوال للذات بقصد تنزيه الألوهية والمحافظة على بساطتها عن
المتعية والمشابهة.^(١)

فالأشعري أثبت الصفات الإلهية، وهي العلم والقدرة والحياة والإرادة
والكلام والسمع والبصر، أزلية قائمة بذات الله. كما نفى عن الله مشابهة
المخلوقات، ووصف الصفات بأنها قائمة بالذات على الوجه الذي لا يقال فيه:
هي هو أو هي غيره، أو بعبارة أخرى ليست عين الذات ولا غير الذات.^(٢)
وبناء على ذلك ذهب بعض الدارسين إلى أن الأشاعرة من المثبتين للصفات.^(٣)
فهم صفاتية كالسلف يثبتون صفات الباري كما ورد يفرقون بين الصفة
والموصوف، فالله عالم يعلم، قادر بقدرة، وصفاته هي العلم، والقدرة، والحياة
وكلها صفات أزلية ونعوت أبدية.^(٤) ويعتقد بعض الدارسين أن المعتزلة من

(١) أنظر استردي: التوحيد ص ٤٣.

(٢) د. أبو الوفا التفتازاني: علم الكلام وبعض مشكلاته دار الثقافة للطباعة والنشر
١٩٧٩ ص ١٢٩.

(٣) الإمام أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٧٢، مستجى زاده: المسالك
في الخلافات بين الحكماء والمتكلمين تحقيق عبد الحي قابيل ص ١٤٤.

(٤) د. إبراهيم مذكور: في الفلسفة الإسلامية (منهج وتطبيقه) ج ٢ ص ٤٩.

النفاء للصفات. (١)

وفى الحقيقة أن هذا الطرح، يفرض على نفس الباحث بعض التساؤلات هل حقيقة المعتزلة من النفاء للصفات، فى حين أن الأشاعرة، ومن سيسير على دريهم كالماتريديّة من المثبتين للصفات؟

يبدو أن مشكلة الصفات من المشكلات المعقدة فى الفكر الاعتزالي، أو على حدّ تعبير أحد الدارسين كبروا قضية الصفات وعقدوها. (٢) وفيما اعتقد أننا لا بد أن ننظر إلى محاولة المعتزلة فى ضوء ظروفها وملابساتها التاريخية، فواصل بن عطاء أحد شيوخ المعتزلة نظريته غامضة فى الصفات. (٣)

إلا أن المتبع لتطور فكر المعتزلة عند العلاف وغيره يرى أنهم بالفعل اتجهوا إلى نفي الصفات، فأثبتوا الذات الإلهية ذاتا قديمة عن كل أنواع التركيب منزّهة عن مشابهة المخلوق ونفوا عنها كل المفهومات الإنسانية التى يمكن أن تخلع عليها، كما اعتبروا الصفات عين الذات، ولكن رماهم خصومهم بأنهم معطلة بمعنى أنهم يجردون الذات عن صفاتها. ولكن وجه الحق فى المشكلة هو أن المعتزلة لم يجردوا الذات الإلهية عن صفاتها تماماً، بل أثبتوا أن الصفات عين الذات فلا وجود لصفات زائدة عليها. (٤)

ولعل الذى حدا بالمعتزلة إلى الجنوح إلى هذا الموقف هو الرد على فكرة الأقانيم لدى النصارى، إن القول بأن الذات الإلهية جوهر يتقوم بأقانيم أى

(١) انظر على سبيل المثال : الإمام أبو زهرة : المرجع السابق ص ١٧٣ .

(٢) زهدى جار الله : المعتزلة القاهرة ١٩٤٧ ص ٧٤ .

(٣) انظر : . Macalonald Muslim theology P. 135 .

(٤) د. التفتازانى : علم الكلام وبعض مشكلاته ص ١٢٠ .

صفات - هي الوجود والعلم والحياة - قد أدى إلى الاعتقاد بالاستقلال الأتائم عن الجوهر وإلى اعتبار الصفات أشخاص وإلى تجسد الأتائم الثاني نوم العلم في الابن فلمواجهة هذا الاعتقاد نفى المعتزلة وصف الله بأنه جوهر، واعتبروا الصفات هي الذات غير مغايرة لها وهذا هو المقصود من قولهم الله عين ذاته. (١)

إن كان للمعتزلة، هدف مبرر ومشروع هو الدفاع عن العقيدة الإسلامية وبدحض مزاعم المشبهة والمجسمة. (٢) والماثريدي لم تكن بدعاً في هذا المجال، فهي تتفق فيما ذهب إليه الأشاعرة بصدد الصلة بين الذات والصفات «لاهي هو ولاهي غيره»، وإن كانت بينهما خلافات يسيره - سنلقى الضوء عليها توا - فهم قد وافقوا الأشاعرة في تصورهم للعلاقة بين الذات والصفات، فانهم فارقوهم إلى حد ما بصدد تأويل بعض الصفات وكانوا أقرب إلى المعتزلة في هذا الصدد. (٣)

ولكن يبقى الاختلاف بين المعتزلة والأشاعرة في هذا الصدد، في أنه إذا كانت الصفات أو الأسماء عند الأشاعرة توقيفية فانها عند المعتزلة تعليية أى تعلييل عدم اطلاق صفات على الله مثل: عاقل سخي شريف، بينما يمكن اطلاق صفات أخرى عليه مثل قادر - عالم - حي. (٤)

(١) د. أحمد صبجي : في علم الكلام (المعتزلة) ص ١١٩.

(٢) د. التفتازاني : نفس المرجع ص ١٢١.

(٣) د. أحمد صبجي : نفس المرجع ص ٩٠.

(٤) د. محمد عبد القادر: الإلهيات في الفكر الاسلامي الناشر دار المعرفة الجامعية

فجميع أهل السنة من ماتريديية وأشعرية، متفقون على هذه الصفات السبع (التي عرضنا لها أنفاً)، مختلفون بعد ذلك حول إثبات عدد آخر من الصفات كصفة التكوين.^(١)

ولعل بعض التساؤلات التي تستوقف نظر الباحث، هل نجحت الماتريديية والأشعرية، فيما اتفقا عليه من أن صفات الله لا هي عين الذات ولا غيرها، أما أنها ليست قائمة بذاتها، ولا منفكة عن الذات، فليس لها كينونة مستقلة عن الذات حتى يقال إن تعددها يؤدي إلى تعدد القدماء.^(٢)

ورغم هذا الاجتهاد، في التنزيه، وموقف كلتا المدرستين من الصفات، ظم يسلم رأى الأشعري من نقد ابن رشد في كتابه «الكشف عن مناهج الأدلة» فهو يرى أن رأى الأشعري لا بد وأن يلزم عنه القول بجسمية الله أو القول بتعدد الآلهة.^(٣)

ويعتقد بعض الدارسين في تفسيره للعلاقة بين الذات والصفات عند كل من الأشاعرة والماتريديية «لاهي هو ولاهي غيره» بأنه يعبر عن تناقض فكري.^(٤)

(١) الإمام البياضى : اشارات المرام ص ١١٤، د. فتح خليف : مقدمه التوحيد للماتريدي ص ٢٠، التفاتزاني: شرح العقائد النفسية ص ٤٢، عبد الحى قابيل: أبو المعين النسفى أراؤه الكلامية ص ٢٧.

(٢) انظر : الإمام أبو زهرة، تاريخ المذاهب الاسلامية ص، الإمام البياضى: اشارات المرام ص ١٣٦.

(٣) د. التفاتزاني: علم الكلام وبعض مشكلاته ص ١٢٩.

(٤) د. محمود قاسم : مقدمة مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد ص ٤٢.

وأيا ما كان الأمر، فلقد حاولت الماتريدية، بكل ما أوتيت من قوة، أن تؤكد على بساطة الذات، وعدم انفكاك الصفات عنها.

ونود أن نشير إلى تقسيم الصفات، فالمشهور عند أغلب المتكلمين أن يقسمونها إلى صفات ذاتية وصفات فعلية ويقولون فعلية ويقولون صفات الذات وصفات الأفعال، والمقصود بالصفات الذاتية المنسوبة إلى الذات والمقصود بالصفات الفعلية الصفات التي مبدأ لإخراج المعدوم من عدم الوجود. أو بعبارة أخرى الصفات الذاتية بالنسبة إلى الله تعالى هي ما يوصف بها ولا يوصف بضعها، أما الصفات الفعلية فهي ما يجوز أن يوصف الله بضعه علماً بأن السلف لم يميلوا إلى مثل هذا التقسيم أو التفرقة بين صفات الذات والأفعال^(١) وسوف نقدم معالجة لبعض هذه الصفات في حدود المنهج المرسوم للدراسة.

الإرادة:

اتفق جمهور المتكلمين على كونه تعالى مريداً، ولكنهم اختلفوا في معنى الإرادة فهي صفة زائدة غير العلم وهو قول الماتريدية والأشعرية. فثبت أنها صفة وجودية ذات إضافة قائمة به تعالى لأنه مختار، والفعل الاختياري لا يتجرد عن الإرادة وزائدة على الذات.^(٢)

الاختيار:

العقل يوجب ذلك لأن الله سبحانه، إذ ثبت عنه مختلف الخلق بجوهرة

(١) د. محمود قاسم : نفس المرجع ص ٤٨.

(٢) الإمام البيضاوي: إشارات المرام ص ١٥٣ - ١٥٤.

وصفاته، دل أن فعله ليس فعل الطباع بل هو فعل اختيار^(١) فإذا ثبت الاختيار يثبت له القدرة على الخلق والإرادة لكونه على ما هو عليه، لأن من لا قدرة له يخرج الذى يكون منه مضطربا فاسداً، ولا يملك الشئ وضده، فثبت أن ما كان منه بقدرة كان واختياراً، وذلك أمارات الفعل الحقيقية فى الشاهد الذى هو أصل الغائب^(٢) ولسنا فى حاجة إلى التأكيد على أن الماتريدى يحاول تطبيق النظر العقلى بجانب دليل الشاهد يدل على الغائب وهما من الدلائل الكلامية والقواعد المنهجية التى تبنتها الماتريدية فى نسقها الكلامى.

الكلام:

من الموضوعات التى دار السجال حولها، وقد بلغ ذروته عند المعتزلة والأشاعرة، لدرجة أنهم انساقوا فى جدلهم إلى حد التنايز بالكفر والقذف بالجهل وضعف العقل، دون أن يكون خلاف حقيقى يوجب ذلك^(٣).

والمشكل فى صفة الكلام هو عدم التفرقة بين الكلام النفسى والكلام اللفظى المحدث المؤلف من الحروف والأصوات، ويبدو أن الأشعرى قد نجح فى التمييز بينهما^(٤).

ويمكننا القول أن الكلام يشير إلى معنيين : المعنى النفسى القائم بالله وهو قديم والتعبير اللفظى من الإنسان وهو محدث، ففى المعنيين أولى بأن

(١) الماتريدى: التوحيد ص ٤٤.

(٢) الماتريدى: نفس المرجع ص ٤٥.

(٣) انظر : د. محمود قاسم مقدمة مناهج الأدلة ص ٧٢.

(٤) د. أحمد محمود صبحى : فى علم الكلام (الأشاعرة) ص ٥٧.

يتصف باسم الكلام؟ نحن بصدد كلام الله ولتأكيد نسبته إلى الله لا بد من تأكيد جانب المعنى أو بالأحرى الكلام النفسى، فالكلام كما يقول الأشعرى صفة لمن قام به لا من نطق بالكلام ولا يطلق على الكلام اللفظى، ومن ثم فإن المقصود بالكلام هو الكلام النفسى قبل الكلام اللفظى، ذلك الكلام المتعلق بعلم الله القائم بذات الله، ذلك أدل على صفة الكلام، وأجل في حق القرآن بوصفه وحيا من الله وأدق فى التمييز بين كلام الله وكلام البشر، أنه ليس الكلام الذى ليس بصوت ولا حرف بل هو معنى قائم بالله لا يتغير بتغير العبارات ولا يختلف باختلاف الألفاظ وهو المراد أن وصف الكلام بالقدم (١)

وذهب فخر الدين الرازى وهو من شيوخ الأشعرية إلى التفرقة بين الكلام النفسى والكلام المعبر عنه بالأصوات والحروف (٢) وبهذا نجد أن الأشاعرة قد التقت مع الماتريدية وإن كنا نلاحظ ميل الرازى إلى الماتريدية أكثر (٣)

لقد دافعت الماتريدية عن قدم الكلام النفسى، وردوا على الكرامية القائلين بأن الكلام هو الكلام اللفظى هو حادث قائم بذاته تعالى، وبيان المرام أن فى المقام قياسين متعارضين النتيجة وهما: كلام الله صفة وكل ما هو صفة له فهو قديم فكلام الله قدم.

وكلام الله مؤلف من حروف مرتبة متعاقبة فى الوجود، وكل ما هو كذلك فهو حادث، فكلام الله حادث. (٤) وينتهى الإمام البياضى إلى أن أهل السنة

(١) د. أحمد محمود صبحى : ص ٥٩.

(٢) د. ابراهيم مذكور : فى الفلسفة الإسلامية منبج وتطبيقه ص ٥٤.

(٣) نفس المرجع : نس الصفحة.

(٤) الإمام البياضى: إشارات المرام ص ١٤٢.

من الماتريدية والأشعرية منعوا القياس الثانى وهو كلام الله مؤلف من حروف متعاقبة فى الوجود، وذهب المحققون منهم إلى أن كلامه تعالى حقيقة هو المعانى المذكورة فى الأزل.^(١)

ويرى الإمام البزدوى أن العلم مثلاً لا يشترط وجود الدماغ والقلب والبنية الخاصة، بل يشترط له وجود ذات باق والحياة وإن كان فى الشاهد لا يوجد العلم إلا من له قلب ودماغ وبنية مخصوصه، ونقول إن الله تعالى عالم وليس له هذه الآلات فكذلك القول بالكلام الالهى ليس من جنس كلام البشر، ولا يتم بآلة ولا بشرط كلام البشر، والله تعالى وفقاً لحد الكلام عندهم ليس متكلماً على الحقيقة بل مجازاً لاستحالة تحقيق حد الكلام عليه سبحانه وتعالى، وهو ليس متكلماً مجازاً لأنه خالق الكلام فى غيره فصار متكلماً كما يسمى من أمر غيره بالبناء بانياً^(٢)

ولقد انتهت الماتريدية إلى إثبات حقيقة الكلام فى جنب الله بالعقل والنقل، فالسمع قوله «وكلم الله موسى تكلماً»^(٣) ذكره بالمصدر من غير تمنع بين الخلق بكلام الله، وقد وجد الاتفاق على أنه متكلم وأنه له كلاماً فى الحقيقة وإن اختلفت الآراء فى ما نثيته ولا أنكر على الذين قالوا : لولا يكلمنا الله إلا بوصف التكبير والجهل بمنزلة أنفسهم، وكذلك قوله: «وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله»^(٤) وأما العقل. إن كل عالم قادر لا يتكلم فعن أفة

(١) الإمام البيضاوى: المرجع السابق نفس الصفحة.

(٢) الإمام البزدوى : أصول الدين ص ٥٠، الإمام البيضاوى: إشارات المرام ص ١٢٨.

(٣) سورة : الانبياء : ١٦٤.

(٤) سورة : البقرة : ٧٥.

يكون من عجز أو منع والله عنه متعال، ثبت أنه متكلم^(١).

ويجلو الغبار الإمام البزدوى ويرد على المتشككين فى حقيقة الكلام وكيفيته، فإن سألوا عن كيفية ذلك، يرد بأنه ليس لكلامه تعالى كيفية كما ليس لذاته كيفية فالسؤال عن كيفية ما لا كيفية له محال^(٢)

والتأمل فيما عرضنا أنفا يلحظ الدليل العقلى والنقلى فى التأكيد على حقيقة الكلام كما ذهب الماتريدى، وتوظيف القياس الأرسطى وترجيح أحد النتائج كما عرضنا عند الإمام البياضى وكلها محاولات لتطبيق المنهج نحسب أن الماتريدى كانت موفقة إلى حد غير قليل، كما أنه لم يغيب عن نظرنا أن الأشعرية والماتريدى قد اتفقا على أن كلام الله فى الحقيقة هو المعنى القائم بنفسه بدون حروف أو صوت وهذا ما أخذ به جمهور أهل السنة من الأشاعرة والماتريدى.

التكوين:

لعل الماتريدى امتازت بهذه الصفة عن الأشعرية، وهى من صفات الأفعال من التخليق والإنشاء والابداع وغير ذلك راجعة إلى صفة أزلية قائمة بالذات هى الفعل، والتكوين العام بمعنى مبدأ الإضافة التى هى إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود لصفات متعددة كما ذهب إليه البعض ولاعين الإضافة كما ظن^(٣).

(١) الماتريدى: ص ٥٧.

(٢) البزدوى: أصول الدين ص ٦٧.

(٣) الإمام البياضى : اشارات المرام ص ٢١٣.

تسرى الماتريديّة أن الخلق أو التكوين كما يسمونه صفة حقيقية قديمة قائمة بذات الله زائدة على ذاته كالعلم والحياة والقدرة وغيرها من صفات المعانى وهى تتعلق بإيجاد المخلوق أو المكون وإخراجه من العدم إلى الوجود وفقاً لعلم الله وإرادته، بمعنى أن ما علم الله وجوده وأراد وجوده فى زمن معين يوجد منه بتخليقه أو تكوينه. وعلى ذلك يفسر الماتريديّة بين الخلق والمخلوق أو التكوين والمكون باعتبار الخلق أو التكوين صفة قديمة قائمة بذات الله، بينما المخلوق أو المكون حادث مباين لذات الله. (١)

ويوضح الماتريدى هذه الصفة بوضوح وجلاء بقوله : ليس هو قول من الله أن كن - بالكاف والنون - ولكنه عبارة بتلوجز كلام، يؤدى المعنى التام المفهوم، إذ ليس فى لغة العرب كلام التحقيق بحرفين يؤدى المعنى المفهوم أو جز من هذا، وما سوى هذا فهو من الصلاة والأنوات فلا يفهم معناها والله أعلم ثم الآية ترد على يقول: بأن خلق الشئ هو ذلك الشئ نفسه : لانه قال «إذا قضى أمراً» «نكر» «قضى» ونكر «أمراً» ونكر «كن فيكون» ولو كان التكوين والمكون واحدا لم يحتج إلى ذكر كن فى موضع العبارة عن التكوين فالكن تكوينه، فيكون المكون فيدل أنه غيره. ثم لا يخلو التكوين : إما أن لم يكن فحدث، أو كان فى الأزل، فان لم يكن محدث فإما أن يحدث بنفسه - ولو جاز ذلك فى شئ لجاز فى كل شئ أو بإحداث آخر، فيكون أحداث بأحداث، إلى ما لانهاية. وذلك فاسد يثبت أن الإحداث والتكوين

(١) د. قسح خليل: فخر الدين الرازى الناشر دار الجامعات المصرية ١٩٧٧ ص ٤٤ - ٤٥.

ليس بحادث، وأن الله تعالى موصوف في الأزل أنه محدث مكون ليكون كل شئ في الوقت الذي أراد كونه فيه. (٢)

وجدير بالذكر أن الماتريدي يشير إلى وعورة وعمق «التكوين»، وإن كان لا يبلغه فهم البشر، لأمكن الأداء بأيسر قول يحتمله من القول ب «كن» كل شئ على ما علم أنه يكون ، فيكون به مكونا كل شئ على ما عليه كونه في وقت كونه من غير تكرار، وفيه يدخل الأمر كله، والنهي والوعد والوعيد ويصير إخباراً عن كائن وعما يكون على اختلاف أحوال الكائنات بأوقاتها وأمكنتها أبداً، لكن وسع الخلق لا يحتمل درك التكوين الذي لا يشغل ولا يتعب. (١)

ونلاحظ أن الماتريدي رغم اجتهاده في توضيح مفهوم التكوين إلا أنه يفوض ويرجع ولعل هذا من المنهجيات الهامة عند الماتريدي.

رؤية الله في الآخرة:

من الموضوعات الشائكة والتي دار الجدل حولها ما بين مؤيد ومعارض، وكل فريق ذهب بدعم وجهة نظره بالحجج والأدلة الجدلية، فلقد أنكر المعتزلة إمكان رؤية الله بالابصار لاقتضائها الجسمية والجهة وذلك كله محال في جنب الله، واستندوا في ذلك إلى بعض الآيات القرآنية حين طلب موسى من ربه أن ينظر إليه «قال لن تراني» الاعراف : ١٤٣ وأولوا الآيات التي توهم إمكان الرؤية «وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة» القيامة ٢٢. فناظرة بمعنى منتظرة.

(١) الماتريدي : تأويلات أهل السنة ص ٢٦٨ التفتازاني: شرح العقائد النسفية ص

٣١٠، العقيدة الماتريديية ص ٣٦٣.

(٢) الماتريدي: التوحيد ص ٤٩.

على أن هناك حديثاً عن قيس بن حازم عن جرير قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة البدر فقال: إنكم سترون ريكماً يوم القيامة كما ترون هذا (وأشار إلى القمر) لاتضامون (أى لاتتزاحمون) فى رؤيته* يعتبر المعتزلة هذا خبر واحد حديث أحاد لا يوجب اعتقاد. (١)

وفى ما نعتقد أن المعتزلة فى اجتهادها فى هذا الصدد قد جانبها، التوفيق، فهى فى توليها للآيات، قد خرجت عن أحد وجوه الترجيح كما أنها لم تكن موفقة فى رد الحديث المذكور حتى لو كان من خبر الواحد وإن كان هناك بعض الدارسين من يعتقد أن المعتزلة بصدد الرؤية أقرب إلى الحق من الأشاعرة حيث يذهب إلى أن المعتزلة يروا أن الشئ إذا كان مرثياً كان محدوداً؟ (٢)

وبطبيعة الحال، نحن نختلف مع هذا الحكم، وكم كنا ننتظر من الدارس أن يقدم لنا الرأى على صحة دعواه ولكن يبدو أن الخلل فى بنية التفكير الكلامى من جراء تطبيق علماء الكلام لمنهاج قياس الشاهد على الغائب ويبدو أن قياسهم للرؤيا فى الدنيا بنو عليها بنفس المعيار فى الآخرة.

من جانب آخر، نشير إلى أن أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية قد اتفقا على إمكان رؤية الله فى الآخرة، ورغم اتفاقهما فى

(١) د. احمد محمود صبجى : فى علم الكلام (المعتزلة) ص ١٢٥، ايضاً الامام أبو زهرة : تاريخ المذاهب الاسلامية ص ١٧٥.

(*) يعد المعتزلة هذا الحديث أخبار وأحاديث الأحاد عندهم تفيد . العمل دون الاعتقاد.

(٢) زهدى جار الله : المعتزلة ١٩٤٧ ص ٨٣.

الأصول والنتائج والغايات إلا أنه - كما سيتضح - قد اختلفتا في الوسائل والأدوات.

فالأشعرية أثبتت الرؤية لله في الآخرة وقدم الأشعري على جواز الرؤية أدلة سمعية وعقلية في كتابية «الإبانه» و«اللمع» واستند الأشعري في أدلته النقلية إلى نفس الآيات التي استند إليها المعتزلة «وجوه يومئذ...». وقد نفى أن يكون النظر المتصور في الآية أى معنى آخر غير الرؤية ونفى على الخصوص معنى الانتظار وهو ما قال به المعتزلة.

واضطر الأشعري إلى تأويل وتخصيص آيات أخرى ليؤكد الرؤية كقوله تعالى «لاتدركه الا بصار ...» الانعام ١٢ . فقد خصص ذلك بالدنيا دون الآخرة وحين سأل موسى ربه الرؤية أجابه الرب «لن ترانى الاعراف (١٤٣) فتول الأشعري هذه الآية فقوله تعالى، أن العجز من الرائي وليست الاستحالة من قبل المرئي وإلا لقال سبحانه لست مرئيا وأن ورود النفي بصيغة «لن» يفيد مجرد النفي دون الاستحالة ولو كانت الرؤية مستحيلة لما سألها نبي، كذلك آية أخرى فحين سأل قوم موسى «أرنا الله جهرة» (النساء ١٥٣) عدما الله كبيرة وأخذتهم الصاعقة فذلك فى رأيه لتعذر الرؤية فى الدنيا دون الآخرة.

أما حججه العقلية فأغلبها حجج سلبية، إذ ليس هناك ما يمنع عقلاً من رؤية الله يوم القيامة لأن ذلك لا يفيد حدوثه أو تغير حقيقته ويبدو أن الأشعري قد التزم بموقف الرؤية معتمداً على رجال الحديث فى تأكيدهم صحة قول الرسول عليه الصلاة والسلام : ترون ربكم يوم القيامة كما ترون القبر ليلة البدر لاتضمامون فى رؤيته.

الماتريديّة تعتمد في تدليلها على جواز رؤية الله في الآخرة سمعاً لا عقلاً فهي تعتمد على الدليل النقلى، ويقف الماتريدى عند الآية الكريمة (وإذ قلتُم يا موسى لن نُؤمن لك حتى نرى الله جهرة) ويرى أنه ليس في الآية دليل نفى الرؤية بل فيها إثباتها . وذلك أن موسى عليه السلام (لما سئل الرؤية) لم ينههم عن ذلك، ولا قال لهم : لا تسألوا هذا . وكذلك سأل هو ربه الرؤية فلم ينهه عنها بل قال : «إن استقر مكانه فسوف تراني» وكذلك ما روى في الأخبار من سؤال الرؤية لرسول الله صلى الله عليه وسلم - حيث قالوا نرى ربنا؟ لم يأت عنه النهى عن ذلك ولا الرد عليهم، فلو كان لا يكون لنهوا عن ذلك ومنعوا. وإنما أخذ هؤلاء الصاعقة بسؤالهم الرؤية لأنهم لا يسألوا سؤال استرشاد وإنما سألوا لذلك أخذتهم الصاعقة^(١) .

ويعرض الماتريدى لعدة أدلة سمعية أخرى للتأكيد على حقيقة الرؤية في الآخرة مثل قول موسى عليه السلام: «رب أرني انظر إليك» ولو كان لا يجوز الرؤية لكان (ذلك السؤال) منه جهل بريه، ومن يجهله لا يحتمل أن يكون موضعاً لرسالته أمينا على وحيه.^(٢) وقوله تعالى «لاتدركه الابصار وهو يدرك الأبصار، ولو كان لا يرى لم يكن لنفى الإدراك حكمه وإن قيل كيف يرى؟ قيل : بلا كيف إذ الكيفية تكون لذى صورة، بل يرى بلا وصف قيام أو قعود،

(١) الماتريدى: تؤوليات أهل السنة ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) الماتريدى: التوحيد ص ٧٨ .

واتكاء وتعلق واتصال وانفصال، ومقابلة ومدابرة وقصير وطويل ونور وظلمة، وساكن ومتحرك، ومماس، ومباين، وخارج وداخل، ولا معنى يأخذه الوهم أو يقدره العقل لتعالیه عن ذلك. (١)

ومن جانب آخر، يذهب أبو المعين النسفى إلى جواز رؤية الله عقلاً وشرعاً يقول: إن الله تعالى جائر الرؤية، يعرف ذلك بالدليل العقلى ويراه المسلمون فى الآخرة بعد دخولهم الجنة. ثبت ذلك بالدلائل السمعية (٢) ونجده يحاول أن يدلل بالسمعيات بأدلة تصل إلى خمسة أدلة كما أنه يحاول أن يدلل أيضاً بأدلة العقل وفى هذا الصدد يقول: قولهم بأن العلم بالغائب لا يخرج عن الوجه الذى به يعلم الشاهد، قلنا كذا الرؤية، فإنبا كما كانت فى حق الشاهد ضرورية كانت فى حق الغائب كذا. وما ذكر من المقابلة والمسافه واتصال الشعاع قد ابطالنا أن يكون شئ منها من لوازم الرؤية، بل كل شئ يرى كما هو وعلى ما هو، فلما كانت الأجسام فى الجهات منا وبيننا وبينها هواء رأيناها كما هى وعلى ما عليه هى، لأن الجية والمقابلة من لوازم الرؤية والله تعالى ليس بمعناه منا بجهة فيرى كما هو، كما يرانا هو لا عن جهة ولا فى جهة (٣) وواضح أن النسفى يتفق مع الأشعرى فى جواز

(١) الماترىدى: نفس المرجع ص ٨٥ وانظر أيضاً صفحات ٨٠، ٨١، ٨٢.

(٢) أبو المعين النسفى: تبصره الأدلة (جزء أول) تحقيق كلود سلامة المعهد العلمى الفرنسى للدراسات العربية بدمشق ص ٣٨٧، انظر أيضاً: د. على عبد الفتاح المغربى: البزوى وأراؤه الكلامية ص ٦٠ - ٦٧ حيث يذهب البزوى نفس المذهب إلى جواز الرؤية سمعاً وعقلاً ويدال على ذلك.

(٣) أبو المعين النسفى: المرجع السابق ص ٤٢١.

رؤية الله بالسمع والعقل بقدر ما يفترق عن أبي منصور الماتريدي.

ومن حسن الطالع أننا نجد شيخاً أشعرياً يتابع الماتريديّة فيما ذهب
إليه، فهو من المثبتين للرؤية سمعاً وعارض الأشعري في أدلته العقلية على
جواز الرؤية، ولم يجد أية غضاضة في أن يعلن انحياسة إلى أبي منصور
الماتريدي^(١)

ونحيل إلينا أن موقف الرازي وأبي المعنى النسفي من الرؤية يشي بأن
المدرسة الأشعرية والمدرسة الماتريديّة قد التقتا أكثر مما اختلفتا، ويعزز وجهة
النظر التي زعمناها في مقدمة بحثنا أن الخلافات بينهما يسيره وليست
جوهرية.

المبحث الثالث

مشكلة الجبر والاختيار

تعتبر مشكلة الجبر والاختيار من المشكلات الكلامية الهامة، ولم تكن
الماتريديّة بدءاً في ها المجال، فلقد حاولت التوفيق بين العقل والنقل في
تعادلية متزنه كما سنعرض - لا يخل هذا بذلك.

ولاشك أن الماتريديّة قد تأثرت بالتراث الكلامي السابق عليها، إلا أنها
والحق يقال كان لها آراء طريفة ويكر في هذا الصدد.

فالقرآن الكريم يبينها إلى أن للإنسان إرادة، ولكن رادته هذه إرادة
محدودة، وإذا كان في القرآن آيات توحى بأن الإنسان مختار مثل قوله تعالى:

(١) انظر : فخر الدين الرازي : الأربعين في أصول الدين، ص ٢١٠ - ٢١٨،

المحصل ص ١٣٩.

«وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» سورة الكهف آية ٢٩. وقوله « كل نفس بما كسبت رهينة» سورة المدثر آية ٢٨، فإن هناك آيات أخرى توحى بأن الانسان خاضع دائماً لقوة أعلى نحو قوله تعالى: «وما تشاؤون إلا أن يشاء الله» سورة الكهف آية ٢٣ - ٢٤^(١)

وليس ثمة تعارض بين النصوص التي توحى بالاختيار والنصوص التي توحى بالجبر، فكل مجموعة منها تعبر عن جانب واحد من جوانب علاقة الإنسان بربه فالإنسان مجبور إذا نظرنا إليه في الوجود الأعم الخاضع لقوانين صارمة، مختار إذا نظرنا إليه في نطاق وجوده الخاص الذي تمتد إليه قدرته واستماعته وحقيقة الإنسان مجموع الأمرين معاً. أو إن شئت توضيحاً حريته داخله في دائرة أكبر هي دائرة القدر^(٢)

ومن جبة أخرى يمكننا القول، أن القدر أن تؤمن بتقدير الأشياء: أي بأن الله تعالى قدر الخير والشر من قبل الخلاق، وأن جميع الكائنات متعلق بقدره، وهو عند السلف من الصفات المتشابهة وعند المتأخرين من الماتريدية يرجع إلى صفة الفعل لكونه بمعنى جعل كل شيء على ما هو عليه وعند الاشاعرة : القضاء هو الإرادة الأزلية المقتضى لنظام الموجودات على نظام خاص والقدر تعلق تلك الإرادة بالأشياء في أوقاتها المخصوصة، وهو تفصيل

(١) د. أبو الوفا التفتازاني: مقال «الإسلام ووجوبية سارتر»، المنشور بمجلة الجمعية

الفلسفية المصرية لعدد (١) السنة الأولى سنة ١٩٩٢ ص ٥١.

(٢) د. أبو الوفا التفتازاني : نفس المرجع نفس الصفحة.

(٣) الإمام البيضاوي : إشارات المرام ص ٦٢.

قضائه السابق بإيجادها في المواد الجزئية.(٣)

إذن ليس هناك أى تصادم بين حرية الإرادة الإنسانية وبين قضاء الله وقدره الأزلى المقدر للخلائق والموجودات، ولعل مثل هذه الرؤية، تساعد في طرح العديد من التساؤلات حول الفعل الإنسانى، وما يتعلق حوله من كسب، وهل هذا الكسب عند الماتريديّة يؤدي إلى نوع من الجبرية أم يفسح مجالاً رحباً للحرية؟

أولاً: الفعل الإنسانى وعلاقته بالفعل الإلهى

أفسحت الماتريديّة مجالاً رحباً للفعل الإنسانى، وأن الله قد أودع في الإنسان القدرة على الفعل، وهى ما تسمى بالاستطاعة، وقد فصل الماتريدي القول فيها، مبنياً حقيقتها، ومصدرها. فالاستطاعة عنده ضربان : ممكنة، ويراد بها سلامة الأسباب والآلات والجوارح، وكلها منح من الله تعين العبد على القيام بعمله، ولا بد أن تتوفر قبل الفعل ولا تكليف بدونها، فلا يجب على المسلم الحج مثلاً إلا إذا توفر له الزاد والراحلة، وهناك استطاعة مسيرة، وهى القدرة الحادثة التى تمكن الإنسان من الفعل ويهبها الله عنده عندما يقصد عملاً فهى مقارنة للفعل، وهى أيضاً متجددة وبذا يأخذ الماتريدي بطرف مما قال به المعتزلة وطرف آخر مما قال به الأشاعرة(١)

ولكن من ناحية أخرى لا يسلم مع الأشاعرة بأن يكلف مما لا يطاق، لأن تكليف العاجز خارج عن الحكمة، وينقضى حجتهم التى اعتمدوا عليها ويختلف معهم أيضاً، فى أن القدرة لاتصلح للضدين ملاحظاً أنها استعداد للفعل والترك، وفى سعيها أن نفعل الطاعة استجابة لأمر الله، أو أن ترتكب

(١) د. إبراهيم مدكور : فى الفلسفة الرسلامية (منهج وتطبيقه) ص ١٢٤.

(٢) نفس المرجع : نفس الصفحة.

المعصية مخالفة لأمره. (٢)

فالاستطاعة عند الأشعري مصاحبة للفعل لأنها عنده عرض لا يبقى زمانين، ومن ثم فإن الله يخلق الاستطاعة في العبد عند قيامه بالفعل، ولكن ليست الاستطاعة راجعة إلى أحوال الإنسان من صحة البنية وسلامة الجوارح اللازمة لأداء الفعل، وهذه ملازمة للإنسان قبل الفعل وعنده؟ لا يشترط الأشعري هذه الأحوال وإنما يقترن الفعل بوجود الاستطاعة (١)

نفعل العبد لا يعد فعلاً له علي وجه الحقيقة، ولكنه مخلوق لله مفعول لله أيضاً. وهو ليس نفس فعل الله. وإذا كان للعبد ثمة استطاعة، فإن هذه الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل ولا تتقدمه. (٢)

لماذا لا ينسب الفعل صراحة إلى الله بعد ذلك مادام هو الخالق الفاعل المحدث له يرى الأشعري أن الفعل المكتسب لا يسند إلى الله مع أنه خالق له إذ لا يضاف إلى الموجد ما يضاف إلى المكتسب، فالعبد كاتب أو قائم أو قاعد مع أن الله خلق له ذلك وأراده، لأن الله يريد الفعل خلقاً ويريده العبد كسباً، فجهتا الإرادة مستقلتان ومن ثم جاز اجتماعها على مراد واحد من غير تعارض (٣)

ولكن لابد من التنبيه إلى أن فكرة الكسب التي يقول بها الأشاعرة

(١) د. أحمد محمود صبحي : في علم الكلام (الأشاعرة) ص ٦٤.

(٢) د. عاطف العراقي: تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية دار المعارف ص ١٤٣.

(٣) د. أحمد محمود صبحي : في علم الكلام (الأشاعرة) ص ٦٤.

والتي يزعمون أن فيها نوعاً من التوسط بين القول بالحرية والقول بالجبر تعد قلباً وقالبا فكرة جبرية طالما أنهم، يردون القدرة المحدثة إلى الله، إذ أن أفعالنا فيما يرون ليست خلقا لنا وإنما هي لله. (١)

ويرى أحد الدارسين أن الماتريدية تتوسط بين المعتزلة والأشاعرة فالمعتزلة قرروا أن خلق الفعل بقدرة أو دعها الله تعالى العبد، والأشاعرة قرروا أن لاقدرة للعبد في الفعل ، ولكن له الكسب، والكسب لا يكون إلا بالاقتران لابتأثير من العبد، والماتريدي قرر أن الكسب قدرة العبد وتأثيره (٢)

وعلى هذا الضوء، فقد اتفق الأشعرية والماتريدية على أن أفعال الإنسان مخلوقة لله مكتسبة للعبد ولكنها اختلفنا في تفسير الكسب. فالكسب عند الأشعري كما هو مشهور الاقتران العادي بين القدرة الحادثة والفعل. والقدرة الحادثة عنده لا تؤثر في الفعل أصلا ويرى الماتريدي أن للعبد اختيار في توجيه الإرادة الحادثة إلى فعل أمر أو تركه، وهذا التوجيه هو الكسب عنده، فما لم يختار العبد فعلا من الأفعال لا يخلقه الله تعالى. (٣) فلو كانت الأفعال بخلق الله لبطلت قاعدة التكليف والمدح والذم والثواب والعقاب (٤)

(١) د. عاطف العراقي: المرجع السابق ص ١٤٥.

(٢) الإمام أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٧٣.

(٣) انظر : الإمام البياضى اشارات المرام ص ٢٩٦، ابن عذبة: الروضة البهية ص ٢٦.

(٤) Watt, W.M., Free Will and predestination in Early Islam, London, 1948 P. 13.

ويرى الماتريدي أنه تعالى بلا شك خالق كل شيء من غير استثناء الأشياء الضارة والنجسه والخبثه، لكنه لا يليق القول بذلك على التخصيص، فلا يقال : ياخالق الانجاس والأقذار أو يارب الخبائث والقبايح لأن في ذلك هجاءً وذمماً. (١)

والإمام أبو المعين النسفي يسهب في عرض الاستطاعة والدلائل المختلفة على وجودها وانقسامها إلى قسمين : استطاعه الاسباب والآلات واستطاعة الفعل (٢)

فلقد أجمع القائلون بالاستطاعة، المثبتون للعبد الأعمال، أن الاستطاعة الأولى تتقدم الفعل، فإن اليد السليمة والرجل الصحيحة يتقدمان البطش والمشى، والزاد والراحلة يتقدمان وجود أفعال الجح وكذلك تصلح للضدين : فإن اليد الصحيحة كما تصلح لجهاد الكفار تصلح لقتال أهل الاسلام، وكذا الرجل السليمة كما تصلح للمشى إلى المساجد تصلح للمشى إلى بيوت الخمارين والزواني أما الاستطاعة الثانية فقد اختلفوا في جواز تقدمها على الفعل (٣)

ويبدو أن الماتريدي كما أشرنا قد افسحت مجالاً رحباً للحرية الإنسانية، وهي في هذا ربما تلتقى في أحد جوانبها مع المعتزلة، وإن كنا

(١) الماتريدي : التوحيد ص ١٢٨.

(٢) انظر : أبو المعين النسفي : تبصره الأدلة في أصول الدين جزء ٢ تحقيق كلود سلامة الناشر المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ١٩٩٣ ص

٥٤٦ - ٥٤٣.

(٣) المرجع السابق: ص ٥٤٤.

نلمح أيضاً وجه التقاء مع شيوخ الأشاعرة مثل فخر الدين الرازي، وهو يحتج بالمنقول ليدل على خلق الإنسان لأفعاله وأن الله لم يجبر أحد على فعل شئ جبراً^(١)

ويعتقد البزدوى أن إجماع العامة يقصد به استطاعة الأسباب لأنها استطاعة محسوسة، أما الاستطاعة التي هي قوة الفعل «استطاعة الأفعال» فهي غير محسوسة، أما الاستطاعة التي هي قوة الفعل «استطاعة الأفعال» فإنها غير محسوسة فهم لا يدروكونها فعندهم الاستطاعة هي سلامة الأعضاء، ولهذا قال بعض العقلاء إن الاستطاعة ليست سوى الأعضاء.^(٢)

وتجدر الإشارة إلى إن الماتريدي يشير إلى صعوبة تعريف استطاعة الأفعال فقال : انها معنى لا يقدر على تبيين حدة بشئ يصار إليه سوى أنه ليس الا الفعل ولا يجوز وجوده بحال إلا مع الفعل وهو عندنا يقع معه وعندم قوم قبله.^(٣)

ويشير البزدوى أيضاً إلى أن القدرة تصلح للضدين وإن كان يعود القهقري إلى رأى أبى حنيفة - كما عرضه أبو المعين النسفى - عن طريق الجدل بمعنى أن الاستطاعة التي حصل بها الاعيان صلحت له ولا تصلح للكفر إذا اقترنت بالإيمان ولكنها لو كانت اقترنت بالكفر بدلا من اقترانها بالإيمان لصلحت له ولا تصلح للكفر إذا اقترنت بالإيمان ولكنها لو كانت اقترنت بالكفر بدلا من اقترانها بالإيمان لصلحت له بدلا من صلاحها للإيمان.^(٤)

(١) انظر : فخر الدين الرازى : كتاب المحصل (وهو محصل أفكار المتقدمين

والمؤخرين من الحكماء والمتكلمين ، ص ٤٦٣ .

(٢) البزدوى : أصول الدين ص ١٢١ .

(٣) الماتريدي : التوحيد ص ٢٥٦ .

(٤) أبو المعين النسفى : تبصره الأدلة ص ٥٤٤ .

وكما لاحظنا أن الماتريدية بين أخذ ورد حول الاستطاعة، وهل قبل الفعل أم مقارنة له، وإن كنا نرجح ونميل أنها مقارنة للفعل عند شيخها الماتريدي وهي تصلح للضدين معاً. كما أن اجتهاد الماتريدية في هذا الصدد قد أفسح المجال أمام حرية الإنسان ومسئوليته عما يفعل، كما لاحظنا أيضاً اختلاف مفهوم الكسب من الأشعرية عنه عند الماتريدية فالقدرة الإنسانية لها التأثير والاستقلال والفاعلية في خلق الأفعال عند الماتريدية بخلاف الأشاعرة فالكسب عندهم يؤدي إلى نوع من الجبر.

ولقد كان للماتريدية صدى واسع في الفكر الكلامي في العصر الحديث، فنجد الشيخ محمد عبده قد استعار فهمهم في هذه المشكلة رغم أنه لم يصرح بذلك^(١). فيعتقد الشيخ محمد عبده أنه قد ثبت بالحس والوجدان وبالمئات من آيات القرآن، أن للناس أفعالاً يأتونها بإرادتهم وقدرتهم واختيارهم تسند اليهم ويشق منها صفات لهم، ويستحقون الجزاء عليها في الدنيا والآخرة، وأن الله تعالى الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى هو الذي أعطاهم القدرة والإرادة والاختيار^(٢)

كما أن الشيخ مصطفى صبري وهو من شيوخ الماتريدية المحدثين يعرض عرضاً مسهباً حول هذه القضية ورغم إيمانه بآراء الماتريدية إلى أنه

(١) Macdonald: The Encycbopadia Vol Art Maturdi Vol, (١) IIP. 415.

(٢) محمد عبده : تفسير المنار (الجزء العاشر) الهيئة المصرية العامة للكتاب ص١٧٩.

عاد مرة ثانية إلى ترجيح رأى الأشاعرة^(١) فيقول فمذهبي الذى أريد أثباته فى هذا الكتاب أن العباد يفعلون بإرادتهم واختيارهم ما يريد الله أن يفعلوه ولا يجيبون عنه فالنظر إلى أنهم يفعلون ما يفعلون باختيارهم فهم مختارون وبالنظر إلى أنهم لا يختارون إلا ما أراد الله أن يختار فهم مجبورون أو كأنهم مجبورون^(٢)

ثانياً: الحسن والقبح العقليان

اختلفت الآراء حول الحسن والقبح هل هما عقليان أم شرعيان وإذا كانا عقليين، فهل هما عقليان ذاتيان أم فى إطار الشرع والتكليف؟ لعل هذه هى الفروض المحتملة حول هذه الإشكالية، وفى هذا الإطار دار السجال بين المدارس الكلامية.

فالمعتزلة يرفعون من شأن العقل ومن شأنه - كما المحنا من قبل - وهم يرون أن معرفة حسن الأفعال أو قبحها جملة كمعرفة حسن الصدق، وقبح الكذب إنما يعلم ببداهة العقول، أما استنباط وجوه الحسن والقبح فى فعل معين يحتاج إلى تفكير واستدلال، ومن ثم لا تختلف العقول فى التمييز بين حسن الأفعال وقبحها على وجه الجملة كمعرفة قبح الظلم ولكنها تختلف فى الحكم على الأفعال تفصيلاً فيستحسن الخوارج قتل مخالفيهم بينما يستقبح ذلك معظم فرق المسلمين.^(٣)

(١) انظر: الشيخ مصطفى صبرى: موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين (الجزء الثالث) الناشر، دار احياء التراث العربى بيروت لبنان صفحات : ٤١٢، ٤٠٨، ٤٠٤، ٣٩٥.

(٢) الشيخ مصطفى صبرى : نفس المرجع هامش ص ٣٩٥.

(٣) د. احمد محمود صبحى : فى علم الكلام (المعتزلة) ص ١٥٢.

والعقل كاشف عن وجوه الحسن أو القبح في كل فعل بعينه، ومن ثم ينبغي النظر إلى الفعل نحو كونه مفسدة أو جهلاً أو عبثاً أو حضور ضرر يوفى على النفع أو ألم غير مستحق علم أنه من المنتجات العقلية واستحقاق فاعله الذم عليه، متى علم في الفاعل انتفاع وجوه القبح عنه أو حصول نفع يوفى على الضرر أو دفع ضرر أو رد حقوق أو كونه مصلحة علم حسنه. (١)

إذن فالمعتزلة يقررون أن الحسن والقبح عقليان، بل وذاتيان، فالحسن حسن لذاته ويبقى كذلك إلى الأبد وعلى كل حال، والقبح قبيح لذاته، ويبقى كذلك إلى الأبد وعلى كل حال. (٢)

وإذا سلمنا مع المعتزلة في قولهم هذا، فإن لنا ما نأخذه عليهم فانهم جعلوا الفعل ثابتاً من جهة الحسن والقبح وفاتهم أن يبينوا أن الفاعل غير ثابت - فالصدق وإن كان في حد ذاته حسناً فإن قائله ليس يوماً مصيباً والكذب وإن كان في حد ذاته قبيحاً إلا أن قائله ليس يوماً مخطئاً ومن هذا القبيل وأد البنات فانه فعل قبيح على كل حال، ولكنهم في الجاهلية، كانوا ينسبون فاعله إلى الإيذاء والشهامة. ومن أقدم على قتل غيره كان ظالماً مجرماً ولكن الحكومة التي تقتص من القاتل لا يدعواها الناس ظالمة، بل محققة عادلة. فالفعل كما نرى واحد ثابت ولكن الفاعل متغير منها تارة محسن ووطنوراً سي (٣)

ونحن بصدد طرح هذه المشكلة عند الماتريديّة، بشكل خاص، موضوع

(١) المرجع السابق: نفس الصفحة.

(٢) زهدى جار الله : المعتزلة القاهرة ١٩٤٧ من ١٠٩.

(٣) المرجع السابق : نفس الصفحة.

دراستنا، يجدر بنا أن نشير إلى أن الحنفية - بصدد - مشكلة الحسن والقبح قد تفرقوا على ثلاث فرق:

- الفرقة الأولى : منهم يقولون : أن الحسن والقبح شرعيان لاعقليان ، كما ذهب إليه جمهور الأشعرية، قال الإمام أبو اليسر البزنوي في عقيدته إن علماء بخارى لا يقولون بالحسن والقبح العقليين، وإنما يقول بذلك علماء سمرقند، مثل حسن التوحيد، وقبح الشرك، وحسن المعرفة بالله وقبح الجهل به تعالى.

- والفرقة الثانية : فهو يقولون : إن ما يفهم حكمته من الأمور حسنه وقبحه عقلي لا شرعي، وكذا الموجب والحاكم بالحسن والقبح في تلك الأمور هو العقل لا الشرع.

- والفرقة الثالثة فهم يقولون: إن الحسن والقبح عقليان لا شرعيان إلا أن الموجب والحاكم هو الله تعالى لا العقل.^(١)

ثم المفهوم من مقالات الفرق الثلاث أنهم يتبـرأون عن القول بأن العقل حاكم على الله تعالى، كما زعمت المعتزلة.^(٢)

وفي الحقيقة، أن الماتريدية قد اقتربت من المعتزلة في فهمها للحسن والقبح العقليين، بقدر ما ابتعدت عن الأشعرية في فهمها الشرعي للحسن والقبح.^(٣) وفي هذا الصدد يقول الماتريدي بصدد الإعلاء من شأن العقل:

(١) مستجى زاده : المسالك في الخلافات بين الحكماء والمتكلمين تحقيق د. عبد الحى قابيل دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع سنة ١٩٩٦ ص ١٦١.

(٢) نفس المرجع : نفس الصفحة.

(٣) انظر في هذا الصدد: د. حسن الشافعي، مقال من قضايا المنهج في علم الكلام، المنشور بمجلة دراسات عربية وإسلامية العدد (١) ١٩٨٣ ص ٢،

الشيخ أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٧٠

جعل الله العقول حجة، لا ميل الطباع، إذ جرى قلمه على أهلها، وإن شاركوا في الطباع غيرهم ممن ليست لهم عقول سليمة وألزم أهلها اتباع ما أراهم العقل حسنة، وإن كان في الطبع النفاق، واجتناب ما في العقل متجه، وإن كان في طبيعة الجوهر قبوله، إذ العقل يرى صاحبه على حقيقة ما عليه الشيء؛ والطبع - أي طبع الجوهر - لا يوضح ذلك أن طبع الجوهر لا تبصر به ولا يمثل غير الحاضر، والعقل يدرك به ما حضر وغاب، وبه يحضر على الطبع ما غاب، حتى يصير كالمشاهد مما يكرهه، وتيلذذ به، وعنده تسهل المحنة، وتخف مؤن الذي يكرهه الطبع. (١) لهذا لم يقدر حسن الأشياء بطبع الخلقة ولا بحسن العبارة، وإنما قدر بالعقل الذي لا يرى الحسن قبيحاً. (٢)

فالماتريدي يرى أن الله خالق لكل الأفعال، يتضح هذا من تفسيره (فقلنا لهم كونوا قردة خاسنين) وفيه نقض قول المعتزلة، لأنهم يقولون: ليس في خلق الله قبيح. فلو لم يكن في خلق الله قبيح لم يكن لتحويل صورتهم من صورة الإنسان إلى أقبح صورة معنى، ليروا قبح أنفسهم عقوبة لهم بما عصوا أمر الله ودخلوا في نهيه. (٣) هذا من جانب، ومن جانب آخر ينقض الماتريدي أيضاً ما ذهب إليه المعتزلة في وجوب الإصلاح والأصلاح على الله بناءً على تفسيره الآية «والله يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم» تنقض على المعتزلة قولهم، لأن يقولون: إن على الله أن يعطي الأصلاح في الدين في كل وقت وكل زمان، فلو كان عليه ذلك لم يكن للاختصاص معنى

(١) الماتريدي: التوحيد ص ٢٢٤.

(٢) الماتريدي: نفس المرجع نفس الصفحة.

(٣) الماتريدي: تأويلات أهل السنة ص ١٨٥.

ولوجه^(١) ورغم ما يؤخذ على هذه النظرية من اعتراض على فكرة وجود شئ على الله، فإنها تكمل نظرية اللطف الالهي لتكونا معا أوج ما وصل إليه الفكر الاسلامي في العناية الإلهية^(٢)

ولا يختلف الإمام البيهقي عما ذهب إليه الماتريدية في أن العقل آلة لوقوع العلم بالأشياء^(٣) وأن العقل يستطيع معرفة الله قبل الشرع، مع الأخذ في الاعتبار أن الماتريدية لم تدع الأمر في مسألة الحسن والقبح العقليين على إطلاقه وإنما في حدود معينة ، كمسألة معرفة الله، إنما في الأمور التكليفية الأخرى، فلا مناص أمام العقل من أن يكون وسيلة أو أداة للاهتمام بنور الشرع.

ويبدو أن الشيخ محمد عبده اقترب كثيراً من الماتريدية في هذا الصدد، بل أصبح ماتريدياً أكثر من الماتريد بين أنفسهم! فهو يعقب على الآية القرآنية (الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر .. آية ١٥٧ من سورة الأعراف. والمعروف ما تعرف العقول السليمة حسنة وترتاح القلوب الطاهرة له لنفعه وموافقته للفطرة والمصلحة بحيث لا يستطيع العاقل المنصف السليم الفطرة أن يرده أو يعترض عليه إذا ورد الشرع به. والمنكر هو ما تنكره العقول السليمة وتنفر منه القلوب وتبأه على الوجه المذكور أيضاً وأما تفسير المعروف بما أمرت به الشريعة والمنكر بما نهت عنه فهو من قبيل تفسير الماء

(١) الماتريدي : المرجع السابق ص ٢٤٢.

(٢) د. احمد محمود صبحي : في علم الكلام (المعتزلة) ص ١٤٨.

(٣) انظر البيهقي : أول الدين ص ٢٠٥ وما بعدها.

بالماء وكون ماقلناه يثبت مسألة التحسين والتقبيح العقليين وفاقا للمعتزلة وخلافاً للأشعرية مردود إطلاقه بأننا إنما نوافق كلا منهما من وجه ونخالفه من وجه اتباعاً لظواهر الكتاب والسنة وفهم السلف لهما فلا ننكر إدراك العقول لحسن الأشياء مطلقاً ولا نقيّد الشرع بعقولنا، ولا نوجب على الله شيئاً من عند أنفسنا، بل نقول إنه لا سلطان لشيء عليه فهو الذي يوجب على نفسه ما شاء إن شاء كما كتب على نفسه الرحمة لمن شاء، وأن الشرع ما لم تعرف العقول حسنة قبل شرعه، وأن كل ما شرعه تعالى يطاع بلا شرط أو قيد. (١)

ونستطيع القول في ختام عرضنا لهذه «الاشكالية» أن الماتريدية لم تختلف في أن الحسن والقبح عقليان وذاتيان ولكن ما يفرق الماتريدية عن المعتزلة، أن العقل عن الماتريدية يدرك حسن بعض الأفعال وقبحها لاحسن وقبح جميع الأفعال.

إذن مفهوم العقل عند الماتريدية يختلف عن مفهوم العقل عند المعتزلة، فالمعتزلة يقولون إن العقل بذاته مستقل بوجوب المعرفة في حين أن الماتريدية يقولون العقل آلة لوجوب المعرفة بمعونه الله. وإن كانت معرفة الله واجبة بالعقل، ففي الأمور التكليفية الأخرى لا يستقل العقل بنفسه، بل بمعونة الشرع. وعلى هذا الرأي ذهب العديد من الدارسين والباحثين. (٢)

(١) الشيخ محمد عبده : تفسير المنار، المجلد الخامس، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ١٩٦.

(٢) انظر في هذا الصدد: الشيخ أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٧٠، مستجى زادة : المسالك في الخلافيات بين الحكماء والمتكلمين ص ١٦١، الروضة البيئية : ص ٢٤ - ٢٩.

خاتمة ونتائج الدراسة

يمكننا أن نشير إلى أبرز النتائج التي انتهت إليها الدراسة:

١ - أثبت هذا البحث، أصالة مدرسة الماتريدية في علم الكلام، وأنها وظفت كافة الأدوات للزود عن العقيدة الإسلامية، من الدليل العقلي، وكيف أنها جمعت بين العقل والخبر والعيان كطرق موصلة إلى المعرفة، ولاشك أن الماتريدية قد أعلنت من شأن وشئو والعقل، كما أنها استفادت بالوسائل الأخرى كالجدل، والتأويل، والقياس الأرسطي، وقياس الغائب على الشاهد، أقول لقد وظفت الماتريدية هذه الوسائل توظيفاً معتدلاً إلى حد غير قليل مما يدل على طول باع هذه المدرسة في تطبيقها لهذا النهج.

٢ - حاولت هذه المدرسة الموازنة بين الدليل النقلى (الذى هو منطلق المتكلمين)، والدليل العقلي، ومعظم المدارس الكلامية تتأرجح بين هذا وذاك عدا الحشوية، لكن الماتريدية - والحق يقال - حاولت أن تقترب من الموقف المعتدل المتوازن، ويبدو أن هذا مادعانا إلى القول بوسطية المنهج عند هذه الفرقة، والوسط هنا بطبيعة الحال وسطاً اعتبارياً وليس وسطاً حسابياً - وقولنا هذا لا يخلو من بعد ذاتى - ولكن المتأمل في معالجة هذه المدرسة للقضايا والمشكلات يتضح له بوضوح شديد وسطية المنهج عند هذه المدرسة خاصة أنها ترفض التقليد وتتمتع بحس نقدي أصيل.

٣ - تنشأ الماتريدية في معالجتها التوفيق بين العقل والنقل - كما أشرنا - والتأويل في حدود ما يسمح به النص، ولكننا لاحظنا أنها في بعض

الأحيان تلجأ إلى التفويض والتسليم فى بعض القضايا
الاعتقادية.

٣ - أثبتت هذا البحث أن مدرستى (الأشاعرة والماتريدية) أهل السنة
والجماعة كما هو معروف، قد التقتا فى كثير من القضايا الجوهرية
وغيرهم من القضايا والموضوعات، مما جعلنا نزعج أن الماتريدية
أقرب نسباً ومنطقاً إلى الأشاعرة، رغم تأكيدنا فى ثنايا بحثنا أن
الماتريدية أكثر عقلانية وأقرب إلى روح السلف فى نفس الآن من
الأشاعرة.

٤ - ولست أدل على الاتصال الوثيق بين كلتا المدرستين، أن العديد من أعلام
الأشعرية كفخر الدين الرازى قد اعتنق آراء وأفكار ماتريدية والعكس
صحيح.

٥ - تشير هذه الدراسة إلى عمق وأصالة هذه المدرسة، وأثرها فى الفكر
الكلامى فى عصرنا الحديث، ولقد أشرنا إلى شئ من هذا، فى تأثر
الشيخ محمد عبده بالأراء الماتريدية، وكذا الشيخ مصطفى صبرى فى
تأثره بالماتريدية والأشعرية.

أهم مراجع الدراسة

١ - أبو منصور الماتريدى: كتاب التوحيد حققه وقدم له الدكتور فتح خليف،
الناشر دار الجامعات المصرية بالاسكندرية.

٢ - أبو منصور الماتريدى : تأويلات أهل السنة، تحقيق وتعليق د. ابراهيم

عوضين (الجزء الأول) الناشر المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية.

٢ - أبو منصور الماتريدي: تأويلات أهل السنة، مخطوط دار الكتب المصرية
رقم ٨٧٣ تفسير .

٤ - أبو المعين النسفى : تبصره الأدلة فى أصول الدين تحقيق وتعليق كلود
سلامة، الناشر المعهد العلمى الفرنسى للدراسات العربية
بدمشق (جزءان) ١٩٩٣م.

٥ - أبو المعين النسقى : التمهيد فى أصول الدين تحقيق وتعليق وتقديم
د. عبد الحى قابيل دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٦ - أبو اليسر البزوى : أصول الدين حققه وقدم له الدكتور هانزبيرنلنسى
عيسى الحلبي - القاهرة.

٧ - أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين تحقيق محمد محى عبد
الحميد، الناشر مكتبة النهضة المصرية ط ١٩٦٩م.

٨ - أبو البركات البغدادي: المعتبر فى الحكمة (فى ثلاث أجزاء) يحتوى على
المنطق والطبيعات والإلهيات طبقة أولى تحت دعاية جمعية دائرة
المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٥٨هـ.

٩ - ابن عذبة : الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية .

١٠ - ابن رشد : مناهج الأدلة فى عقائد الملة تحقيق وتقديم د. محمود
قاسم مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٥م.

- ١١ - ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون (الجزء الثالث) تحقيق وتعليق، د. على عبد الواحد وافى دار نهضة مصر.
- ١٢ - (ابن موسى) بن عثمان عبد الله : خلافيات الحكماء مع المتكلمين وخلافيات الأشاعرة مع الماتريديّة مخطوط دار الكتب رقم ٣٤٤١ ج.
- ١٣ - (أيوب) أبو الخير محمد: العقيدة الماتريديّة، رسالة دكتوراه (مخطوط) بجامعة القاهرة ١٩٥٥ م.
- ١٤ - (أمين) أحمد : ضحى الإسلام (الجزء الثالث) الناشر دار النهضة ظ ٩ المصرية ١٩٧٨ م.
- ١٥ - (أمين) أحمد : ظهر الإسلام (الجزء الرابع) الطبعة الخامسة، الناشر دار النهضة المصرية ١٩٨٢ م.
- ١٦ - (أبوريدة) محمد عبد الهادى : ابراهيم بن سيار النظام وأراؤه الكلامية والفلسفية طبعة ثانية، دار النديم للحصافة والنشر والتوزيع ١٩٨٩ م.
- ١٧ - ابن عساكر : تبين كذب المفتري مع مقدمة الشيخ زاهد الكوثري، الناشر دار الفكر المعاصر - بيروت لبنان.
- ١٨ - أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية، الناشر دار الفكر العربي.
- ١٩ - (إقبال) محمد : تجديد التفكير الدينى فى الإسلام ترجمة عباس محمود لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٨ م.

- ٢٠ - (إبلاغ) عناية الله : أبو حنيفة المتكلم (جزءان) الناشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- ٢١ - (الألوى) حسام الدين : حوار بين الفلاسفة والمتكلمين دار الشئون الثقافية العامة ببغداد ١٩٨٦.
- ٢٢ - (أبو ريان) محمد على : تاريخ الفكر الفلسفى فى الإسلام دار المعرفة الجامعية ١٩٨٣م.
- ٢٣ - البياضى : إشارات المرام من عبارات الإمام، الناشر مصطفى الحلبي طبعة أولى ١٩٤٩.
- ٢٤ - (التفتازانى) سعد الدين : شرح العقائد النفسية تحقيق الدكتور أحمد حجازى السقا - الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٨٨ .
- ٢٥ - التهانوى : كشف اصطلاح الفنون حققه د. لطفى عبد البديع ١٩٦٣م.
- ٢٦ - (التفتازانى) د. أبو الوفا الغنيمى : علم الكلام وبعض مشكلاته، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٧٩م.
- ٢٧ - (التفتازانى) د. أبو الوفا الغنيمى : مقال الإسلام ووجودية سارتر، حولىة الجمعية الفلسفية المصرية رقم (١).
- ٢٨ - الجرجانى : التعريفات حققه وقدم له ابراهيم الابيارى الناشر دار الريان للتراث.
- ٢٩ - جولد تسيهر : العقيدة والشريعة ترجمة محمد يوسف موسى دار الكتب المصرية ١٩٤٦.

- ٣٠ - (الخصيري) د. زينب محمود : دراسة فلسفية لبعض فرق الشيعة دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٨٦.
- ٣١ - (خليف) د. فتح الله : فخر الدين الرازي دار الجامعات المصرية ١٩٧٧.
- ٣٢ - (دنيا) د. سليمان : محمد عبده بين الفلاسفة والمتكلمين طبعة عيسى الطيبى .
- ٣٣ - (الذهبي) محمد حسين: التفسير والمفسرون (الجزء الأول)، الف شر مكتبة وهبه ١٩٩٢.
- ٣٤ - (الرازي) فخر الدين : كتاب محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين تقديم وتحقيق دكتور حسين أتاي مكتبة التراث بالقاهرة.
- ٣٥ - (زاده) مستجى : المسالك فى الخلافيات بين الحكماء والمتكلمين تحقيق د. عبد الحى قابيل، دار الهداية بالقاهرة ١٩٩٦ .
- ٣٦ - (سيد بى) د. جمال رجب : أبو البركات البغدادي وفلسفته الإلهية (دراسة لموقفه النقدي من فلسفة ابن سينا) الناشر مكتبة وهبه طبعة أولى ١٩٩٦.
- ٣٧ - (الشافعى) د. حسن : المدخل إلى دراسة علم الكلام، الناشر مكتبة وهبه طبعة ثانية ١٩٩١.
- ٣٨ - (الشافعى) د. حسن مقال «من قضايا المنهج فى علم الكلام حولية دراسات عربية وإسلامية عدد (١) ١٩٨٣.

- ٣٩ - (صبرى) مصطفى : موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين (ج ٢)
الناشر دار إحياء التراث العربى بيروت - لبنان .
- ٤٠ - (صبحى) د. أحمد محمود : فى علم الكلام (جزءان) المعتزلة
والاشاعرة مؤسسة الثقافة الجامعية طبعة رابعة ١٩٨٢ .
- ٤١ - (صبحى) د. أحمد محمود : مقال «نحو علم كلام جديد» حويلة
الجمعية الفلسفية المصرية.
- ٤٢ - (طاهر) د. حامد : مدخل لدراسة الفلسفة القاهرة ١٩٨٥ .
- ٤٣ - (العراقى) د. عاطف : تجديد فى المذاهب الكلامية والفلسفية طبعة
أولى دار المعارف بمصر ١٩٧٣ .
- ٤٤ - (العراقى) د. عاطف: المنهج النقدى فى فلسفة ابن رشد دار المعارف
طبعة ثانية ١٩٨٤ .
- ٤٥ - (العراقى) د. عاطف : ثورة العقل فى الفلسفة العربية طبعة رابعة دار
المعارف ١٩٧٨ .
- ٤٦ - (العقاد) عباس محمود : الفلسفة القرآنية (المجلد السابع) الأعمال
الكاملة دار الكتاب اللبنانى - بيروت.
- ٤٧ - (عبد الباقي) د. محمد فؤاد : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم
دار الهجرة بيروت ١٩٨٥ .
- ٤٨ - (عبد) محمد : تفسير المنار (المجلد الخاص) الهيئة المصرية العامة
للكتاب.

- ٤٩ - (عبده) محمد : رسالة التوحيد الناشر دار الشعب بالقاهرة .
- ٥٠ - (عبد الحميد) د. حسن: المنهج في النسق الفقهي الإسلامي «المراحل الارتقائية المنهجية الفكر العربي الاسلامية - حولية كلية الآداب - جامعة الكويت.
- ٥١ - (عبد القادر) محمد أحمد : الإلهيات في الفكر الإسلامي الناشر دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦.
- ٥٢ - (عبد الرازق) الشيخ مصطفى : تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية دار النهضة المصرية.
- ٥٣ - (قاسم) د. يوسف : أصول الأحكام الشرعية دار النهضة العربية طبعة ثالثة ١٩٩٤.
- ٥٤ - (قاييل) د. عبد الحى) أبو المعين النسفى وأراؤه الكلامية (مخطوط) رسالة ماجستير بجامعة القاهرة.
- ٥٥ - (القرضاوى) د. يوسف: دراسة «المنهج الأمثل فى التفسير» مجلة المسلم المعاصر عدد (٨٣).
- ٥٦ - (المغربى) د. على عبد الفتاح : أبو منصور الماتريدى وأراؤه الكلامية الناشر مكتبة وهبه طبعة أولى ١٩٨٥ .
- ٥٧ - (المغربى) د. على عبد الفتاح : أبو اليسر البزوى وأراؤه الكلامية، الناشر الصدر لخدمات الطباعة.
- ٥٨ - (مدكور) د. ابراهيم : فى الفلسفة الإسلامية (منهج وتطبيقه) جزء ثانى، دار المعارف بمصر.

- ٥٩ - (محمود) د. زكى نجيب : تجديد الفكر الغربى، دار الشروق طبعة
سابعة ١٩٨٢.
- ٦٠ - (ميهوب) د. سيد عبد الستار : الإلهيات عند ناصر الدين البيضاوى،
دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٤.
- ٦١ - (منز) آدم : الحضارة الإسلامية فى القرن السابع الهجرى (الجزء
الأول) نقله إلى العربية د. محمد عبد الهادى أبوريدة.
- ٦٢ - (النجار) د. عامر يسن : فى مذاهب الإسلاميين، دار المعارف ١٩٩٥.

دوائر المعارف

- ٦٣ - دائرة المعارف الإسلامية الجزء الثالث مادة «الأشعرى» الناشر دار
الشعب.

المراجع الاجنبية

- 64 - The Encyclopaedia of Islam Art Maturdi by
MACDONALD Vol , 111 .
- 65 - Dr. Madkour : L'organon D'Aristote dans le monde
arabe, Paris, Vrim 1969.
- 66 - Macdonold : Development of Muslim theology, la-
hore, 1903.
- 67 - WATT: Free Will and Predestination in Early Islam,
London, 1948.

68 - Wensinck: The Muslim Creed Combridge, 1932.

69 - Kholeif: Astudy on Fakhr al Din al Razi and his Con-
troversies in transoxiana, Dar al Machreq. Edi-
teurs Beyrouth, 1966.